

<p>Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique Université Tahri Mohamed Béchar Faculté des Sciences Economiques Sciences Commerciales et Sciences de Gestion Département des Sciences Economiques</p>		<p>وزارة التعليم العالي و البحث العلمي جامعة طاهري محمد بشار كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية</p>
---	---	---

محاضرات في مقياس:

مدخل للإقتصاد

موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك علوم اقتصادية

من إعداد الأستاذ: براهيم حسين

السنة الجامعية: 2024-2025

مقدمة:

يهتم علم الاقتصاد بدراسة السلوك الإنساني في محاولة اشباع حاجاته ورغباته الكثيرة، المتنوعة والمتزايدة، فهو يختص بدراسة الدوافع التي تؤثر على الإنسان للقيام بتنظيم وإدارة أعماله لتحقيق أهدافه المادية في الحياة في حدود معتقدات وتقاليد المجتمع الذي يعيش فيه سواء الدينية، الإجتماعية، الثقافية والسياسية.

وانطلاقاً من هذه الأهمية تمثل هذه المطبوعة مرجعاً أساسياً لطالب السنة الأولى (جميع الشعب) كونها تجمع في محتواها مجموعة هامة من المعلومات المنتقاة وفق المقرر الوزري حيث تشمل على مايلي:
المحاضرة الاولى : طبيعة علم الإقتصاد وعلاقته بالعلوم الأخرى.

المحاضرة الثانية: المشكلة الإقتصادية.

المحاضرة الثالثة: عناصر الإنتاج.

المحاضرة الرابعة: الاعوان الإقتصاديون أو الوحدات الإقتصادية التي توفر النشاط الإقتصادي.

المحاضرة الخامسة: النشاط الإقتصادي والعمليات الإقتصادية.

المحاضرة السادسة: المؤسسات الإقتصادية.

المحاضرة السابعة: السوق.

المحاضرة الثامنة: النظام الإقتصادي والسياسات الإقتصادية.

المحاضرة التاسعة: النقود.

المحاضرة العاشرة: المشكلات الإقتصادية الكبرى.

المحاضرة الاولى : طبيعة علم الإقتصاد وعلاقته بالعلوم الأخرى

1. مفهوم علم الإقتصاد:

علم الإقتصاد علم الإقتصاد بالإنجليزية (Economics) وهو مجموعة من النظريات والنماذج الفكرية التي تسعى إلى شرح كيفية بناء ثروة، وتوزيعها ضمن المجتمعات، وفهم طريقة تعامل الأفراد مع الموارد وخصوصاً مع ندرة وجودها؛ ويُعرّف علم الإقتصاد بأنه الأسلوب المستخدم لتنظيم مجموعة من القطاعات، مثل القطاع المالي، والصناعي، والتجاري، كما يسعى إلى دراسة الأفكار الاقتصادية المرتبطة بمجموعة من السياسات.

من التعريفات الأخرى لعلم الإقتصاد هو مصطلح يُستخدم للإشارة إلى مجموعة من الدراسات الإنسانية، والمتعلقة بطبيعة الاختيارات البشرية المعتمدة على الاستفادة من الموارد المحدودة، ويتم تقديم التحليل الاقتصادي؛ من خلال تنفيذ عمليات استنتاجية، مثل الاعتماد على المنطق في الرياضيات.

2. تاريخ علم الإقتصاد:

يعدُّ علم الإقتصاد من أهم العلوم التاريخية، وارتبط وجوده مع مجموعة من المفكرين والعلماء الاقتصاديين، مثل آدم سميث، وكارل ماركس، وتوماس مالتوس، وحرصوا جميعاً على استخدام بيانات تاريخية ضمن تحليلاتهم الاقتصادية، وفي أواخر القرن التاسع عشر للميلاد ظهرت المدرسة الاقتصادية في ألمانيا، وجاءت رداً على مذهب التجارة الحرة التابعة لمفكري الإقتصاد في بريطانيا، وقد ظهر جدلٌ بين علماء الإقتصاد حول عدم وجود قوانين اقتصادية من الممكن تطبيقها عالمياً؛ مما أدى إلى ظهور رأي يناهز ضرورة تطبيق كلِّ دولة لمسارها الاقتصادي بمفردها.

- أدت الثورة الصناعية في الفترة الزمنية بين عامي 1760م - 1850م، إلى ظهور عهد جديد من نمو القطاع الاقتصادي؛ لأنها جاءت نتيجة للتطورات التكنولوجية الرائدة في أوروبا، فظهرت العديد من الابتكارات كالمحرك البخاري، وأيضاً رافقتها مجموعة من التطورات في قطاع الصناعة، مثل ظهور تقنيات صهر الحديد والمواد الصلبة بالاعتماد على الفحم بدلاً من الخشب، كما انتشرت العديد من الاختراعات الميكانيكية، مثل السفن البخارية والسكك الحديدية؛

وفي القرن التاسع عشر للميلاد نجح علم الإقتصاد نجاحاً باهراً مقارنةً مع غيره من العلوم الاجتماعية، مما أدى إلى ظهور نظرية اقتصادية مترابطة المكونات، عرفت باسم النظرية الكلاسيكية التي اهتمت بطبيعة النشاط الاقتصادي عند

الأفراد، وأشارت إلى إمكانية التنبؤ بالنشاط الاقتصاديّ الإنسانيّ بسهولة، مقارنةً مع كافة المظاهر السلوكيّة الأخرى عند الأفراد.

3. مناهج علم الاقتصاد:

يعتمد علم الاقتصاد على تطبيق مجموعة من المناهج الفكرية والعلمية، ومن أهمها:

1- المنهج الاستنباطي: هو من أقدم مناهج المعرفة؛ إذ يرجع إلى عهد أرسطو. والاستنباط عملية عقلية يخلص بها من قضية تُعدّ مقدمة مسلماً بصحتها إلى قضية تعدّ نتيجةً لازمة لها، عن طريق الاستعانة بمجموعة من القواعد الذهنية، ووفقاً لهذا المنهج يجب على المُفكر أو المُحلل الاقتصاديّ صياغة مجموعة من المقدمات الصحيحة وفقاً للافتراض الخاص به، ومن ثمّ يعتمد على استخدام التفكير العقليّ لاستخلاص كافة التعميمات المؤدية إليها، ويساهم ذلك في تأليف النظريات الاقتصادية، وتعتمد صحة هذه النظريات على مدى سلامة التفكير المنطقيّ، والمقدمات المستخدمة في صياغتها.

2- المنهج الاستقرائي: هو العملية المنطقية التي يخلص بوساطتها من الوقائع الفعلية إلى القوانين العامة التي تحكم الظاهرة قيد الدراسة، ويرتبط دور هذا المنهج في الاقتصاد بنشاط المُفكر أو المُحلل الاقتصاديّ؛ من خلال توصله إلى العديد من النظريات الاقتصادية المعتمدة على التحليل الواعي، والمنتم لكافة الوقائع والمشاهدات المرتبطة بالحياة العملية، ويدلّ ذلك على أنّ المنهج الاستقرائيّ معاكس تماماً للمنهج الاستنباطيّ، ممّا يؤدي إلى وصف المنهج الاستقرائيّ بأنّه الاستدلال الصاعد، بينما يوصف المنهج الاستنباطيّ بأنّه الاستدلال النازل.

4. علاقة علم الإقتصاد بالعلوم الأخرى:

1- علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع:

علم الاقتصاد يدرس جزءاً من الظواهر الاجتماعية وهي الظواهر الاقتصادية، فإعداد الدراسات الاقتصادية الهادفة لزيادة النمو الاقتصادي، وتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل والثروة من خلال السياسات الضريبية والإعانات الحكومية؛ يتطلب التعرف على التركيب السكاني والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع، كذلك يرصد حالات الفقر والبطالة وأوضاع الريف وكذلك الديانات. لقد بين شومبيوتر العلاقة القائمة بين الاقتصاد و علم الاجتماع، فقال " ان التحليل الإقتصادي يهتم بمعرفة كيفية تصرف البشر وما هي الآثار المترتبة على تصرفهم هذا، بينما يهتم علم الاجتماع بمعرفة السبب الذي يدفع الأفراد إلى التصرف على الشكل الذي اختاروه." فعلم الاجتماع يقدم للإقتصادي

المعلومات الضرورية عن المناخ و الجوالاجتماعي. مثل دراسة حالة الفقر لمناطق الريف في أي بلد. فلا بد من توافر المعلومات عن المناخ و الجو الإجماعي السائد في تلك المناطق من أجل رفع مستواهم و حل مشاكلهم.

2- علاقة علم الإقتصاد بعلم السياسة:

هناك علاقة بين الظواهر الاقتصادية والظواهر السياسية، فالإقتصاد في حالات كثيرة هو الذي يحدد الاتجاهات السياسية لصانع القرار، كما أن السياسة في حالات أخرى هي التي تحدد السياسة الاقتصادية. فمما لاشك فيه أن إرتباط علم الإقتصاد بعلم السياسة هو إرتباط وثيق، وذلك لأن أي نظام إقتصادي يعمل في ظل ظروف سياسية معينة يكون متأثراً بها و مؤثراً فيها في نفس الوقت، ولقد كان ذلك أحد الأسباب التي جعلت علم الإقتصاد يعرف طويلاً "بالإقتصاد السياسي".

كما أن صانعي القرارات السياسية لا يغفلون الأمور الاقتصادية عندما يتخذون قرارات معينة، فهناك ثورات قامت بدوافع إقتصادية. كما أن الإدارة السياسية في أي بلد تتأثر وتأثراً واضحاً بالأوضاع الإقتصادية.

3- علاقة علم الإقتصاد بعلم التاريخ:

إن علم التاريخ يدرس الظواهر التاريخية وجزء من هذه الظواهر هي ظواهر اقتصادية مثل تاريخ الوقائع الاقتصادية، ويمكن أن نستمد من ظواهر تاريخية سابقة التجارب والقواعد التي تساعدنا على فهم وتشخيص الظواهر الاقتصادية التي تواجهنا. فعلم الإقتصاد له علاقة بعلم التاريخ و ذلك بقدر إحتياج الإقتصاديين لدراسة التاريخ للتعرف على تطور النظم و الأفكار الإقتصادية المختلفة و معالم كل من هذه النظم.

إن عالم الإقتصاد لا يستطيع إغفال تاريخ الإقتصاد ، و تجارب الأمم الماضية في المجال الإقتصادي، و تلمس مواطن القوة و الضعف في التجارب الماضية.

ان الأبحاث التاريخية تقدم خدمات هامة للإقتصادي لأنها تلقي الضوء على الأطر الحقوقية و الإجتماعية و النفسية و الدينية للوقائع و الفعاليات الإقتصادية.

إن من العسير أن نفهم أسباب إرتفاع الأسعار في القرن السادس عشر في أسبانيا و أوروبا عامة إذا جهلنا واقعة إكتشاف أمريكا و إكتشاف مناجم الذهب فيها. فأهمية علم التاريخ هي التي دعت المدرسة التاريخية الألمانية إلى بناء كامل نظرياتها على تاريخ الوقائع الاقتصادية. والتحليل الإقتصادي لعصر من العصور يستوجب العودة إلى ذلك العصر لدراسة مؤسساته السياسية و تاريخه الإجماعي من حروب و معاهدات و علاقات دبلوماسية و سياسية مع الآخرين.

فالتنبؤات باحتمال حدوث ركود اقتصادي في قطر معين تعتمد على تحليل المؤشرات الرئيسية التي تسبق حدوث

ظاهرة الركود بفترة مناسبة تسمح لصاحب القرار بتغيير السياسة الاقتصادية لتجنب الانتقال من حالة الانتعاش إلى حالة الركود.

4- علاقة علم الاقتصاد بعلم الأحياء:

يصعب على الباحث الاقتصادي أو واضع السياسة الاقتصادية أن يدرس الظواهر الاقتصادية بدون الاستعانة بالإحصائيات، والبيانات الرقمية فعلم الإحصاء يبحث في طرق قياس وتحليل الظواهر والحقائق رقمياً ثم يعرضها في صورة مبسطة لتوضيح العلاقة القائمة بينها وبين القوانين التي تخضع لها.

5- علاقة علم الاقتصاد بعلم الإحصاء:

الإحصاء هو العلم الذي يبحث في أساليب جمع البيانات و تبويبها و تحليلها إلى نوع من المعرفة أو إتخاذ القرارات، فهنا يظهر الربط حيث ان دراسة الظواهر و المشاكل الإقتصادية يحتاج في كثير من الأحيان إلى بيانات إحصائية و تحليل هذه البيانات لإستخلاص النتائج منها.

5- علاقة علم الاقتصاد بعلم الرياضيات:

إن استخدام الرياضيات تمكن الباحث أو واضع السياسة الاقتصادية من التعامل مع عدد كبير من المتغيرات، ومعرفة العلاقة بينهم بشكل دقيق مثل ترجمة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية في مجال الإنتاج، والنمو الاقتصادي، والتوزيع من عبارات لفظية إلى عبارات رياضية. ويعتمد الإقتصادي في أحيان كثيرة أساليب رياضية في البراهين و التحليل، فمثلا عند حساب تكاليف المشروع أو الدخل أو الربح فإنه يستخدم بعض المعادلات الرياضية لإثبات صحة ذلك. ومع تزايد إستخدام الأساليب الرياضية في الاقتصاد ظهر الاقتصاد الرياضي (Mathematical Economics) وكذلك الاقتصاد القياسي (Econometrics) الذي يجمع كلا من الرياضة و الإحصاء.

6- علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس:

يبحث علم النفس في الخصائص النفسية والتصرفات الشخصية للأفراد والدوافع التي تدفعهم لتصرف معين دون آخر. والباحث الاقتصادي معني بدراسة الدوافع الفردية في تحليله الأقتصادي وبمعرفة سلوك الأفراد في الإنفاق والادخار والاختيار، لذلك يستعين بعلم النفس لفهم الإنسان وتحليل سلوكه والتنبؤ بمستقبل هذا السلوك ليتمكن من رسم السياسات الاقتصادية في مجال الإنتاج والتبادل والاستهلاك. والباحث الإقتصادي يهتم كثيراً بمعرفة سلوك الفرد في الإنفاق و الإختيار و حاجاته. لذلك فهو يستعين بعلم النفس كي يستطيع فهم الإنسان و تحليل سلوكه والتنبؤ بمستقبل هذا السلوك.

إن أكبر دليل على هذه العلاقة هو تأثير الشائعة على الحياة الإقتصادية في بلد من البلدان. فلو تصورنا إنتشار شائعة

مفادها ان أزمة إقتصادية و نقدية سوف تحل بالمجتمع فإننا سوف نرى أن الناس يهرعون إلى البنوك لسحب أموالهم و شراء الذهب مثلاً مما يؤثر على قوة و متانة العملة الورقية الوطنية. مثل ما حصل سنة 1929م، والأزمة الكبرى في النظام الرأسمالي، فبعد الإنخفاض السريع الذي حدث في بورصة نيويورك تقاطر الناس على صناديق البنوك لسحب ودائعهم و شراء الذهب خوفاً من إنهيار قيمة الدولار، ولكن عملهم هذا ساهم في تخفيض سعر الدولار .

7- علاقة علم الاقتصاد بعلم القانون:

لا يمكن القيام بالنشاطات الاقتصادية (تملك، إيجار، بيع، شراء...) إلا من خلال إطار قانوني يسمح بذلك، القانون ينظم العلاقات بالعقود التجارية، ويفض المنازعات ؛ بين الأفراد والجماعات ، والدول. وبالمقابل فإن القانون يعكس الظروف الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، وعندما يضع المشرع المبادئ القانونية يأخذ بالإعتبار فيما يأخذه الظروف والعلاقات الاقتصادية السائدة.

8- علاقة علم الاقتصاد بعلم الأخلاق:

يرى الكلاسيكيون أنه لا علاقة لعلم الاقتصاد بعلم الأخلاق. حيث إن علم الأخلاق يمثل دراسة ما يجب أن يكون في حين أن علم الاقتصاد لديهم يمثل دراسة ما هو كائن، فهو يكشف عن القوانين التي تحكم الظواهر الاقتصادية الحكم عليها. والحقيقة أن علم الاقتصاد لا يمكنه إهمال دور الأخلاق في توجيه سلوك الإنسان المؤثر في الموارد والحاجات والإنتاج والتوزيع والاستهلاك.

9- علاقة علم الاقتصاد بعلم المنطق:

النظريات العلمية ومنها النظريات الإقتصادية لا تكون صحيحة إلا إذا كانت منطقية ولا يتسنى فهمها إلا إذا عرف الباحث كيف تستعمل المقدمات والمسلمات، ويبني عليها الأفكار ليستخلص منها النتائج. لأن الفرضيات التي لا تكون منطقية تقود إلى نتائج خاطئة. فإذا لم يكن هناك فعلاً مشكلة اقتصادية أو إجتماعية، لا يمكن أن يكون هناك دراسة منطقية مبنية على حقائق واقعية.

ويزود علم المنطق الباحث الاقتصادي بمنهج بحثي مبني على استخدام المسلمات والمقدمات للوصول إلى أفكار جديدة. فهناك نظريات وفرضيات تحتل بها كتب الاقتصاد، ويجب أن تكون هذه الفرضيات منطقية ومبنية على حقائق ومسلمات ، بحيث يمكن البناء عليها لاستخلاص أفكار جديدة. وتعتمد الكثير من الدراسات والنظريات الاقتصادية على فرضية (الإنسان الرشيد) الذي يسعى لتحقيق أقصى منفعة له بأقل مجهود. وهذا الرشد يوجه خياراته وقراراته بحيث يمكن توقعها. ويعتبر هذا في الحقيقة جوهر علم الاقتصاد.

المحاضرة الثانية: المشكلة الاقتصادية

1. تعريف المشكلة الاقتصادية:

يرتكز مفهوم المشكلة الاقتصادية في المنظور الرأسمالي على ندرة الموارد النسبية وعلى تعدد الحاجات البشرية، مما يستدعي ضرورة الاختيار بين البدائل وذلك لإشباع الحاجات الأكثر أهمية على حساب التضحية بحاجات أخرى .

وتعرف أيضا على انها تمثل في الندرة النسبية للموارد الاقتصادية المتاحة على اختلاف أنواعها وأحجامها إذا ما قورنت بالحاجات الإنسانية المتعددة والمتجددة والمتباينة باستمرار .

فيهذا المفهومين، فإن محدودية الموارد الاقتصادية هي التي أدت الى ظهور المشكلة الاقتصادية، ولو أن الموارد الاقتصادية متاحة في المجتمعات بشمل حر وكافية لإشباع الحاجات البشرية لما ظهرت المشكلة الاقتصادية وما ظهرت الحاجة لدراسة علم الاقتصاد. ومنه يمكن أن نستخلص أن المشكلة الاقتصادية على جانبيين أساسين هما:

✓ حاجات إنسانية متعددة وغير محدودة ؛

✓ موارد وإمكانيات محدودة نسبيا .

بمعنى أن المشكلة الاقتصادية ستبقى ما بقيت مسألة الندرة النسبية للموارد الاقتصادية باقية.

2. طبيعة المشكلة الاقتصادية:

وتتمثل طبيعة المشكلة الاقتصادية فيما يلي:

✓ تواجهها جميع المجتمعات، سواء متقدمة أو متخلفة؛

✓ صفة العمومية، فهي تواجه الفرد كما تواجه الجماعة؛

✓ لا تختلف في أسبابها ولا في عناصرها من مجتمع إلى آخر ولكن تختلف في طريقة الحل

(اقتصادي إسلامي، اقتصادي اشتراكي، اقتصادي رأسمالي)؛

✓ صفة الديمومة فهي مستمرة الى الأبد.

3. أسباب المشكلة الاقتصادية Causes of Economic Problem:

من العرض السابق لطبيعة المشكلة الاقتصادية نستطيع أن نلخص أسباب هذه المشكلة في سببين

رئيسيين هما: الندرة Scarcity والاختيار Choice ويتمخص عنهما سبب ثالث هو التضحية Sacrificeng .

أما الندرة، Scarcity فهي الندرة النسبية Relative Scarcity لا الندرة المطلقة فليست هناك

ندرة مطلقة في وسائل إشباع الحاجات والرغبات ولكن هناك ندرة نسبية وهي تعبر عن العلاقة بين الرغبات الإنسانية و كمية الموارد الاقتصادية اللازمة لإشباعها. وتعتبر الندرة النسبية هنا الخاصية المميزة والسبب الرئيسي في المشكلة الاقتصادية، فلولا الندرة في الموارد الاقتصادية لما نشأت هناك أي مشكلة على الإطلاق.

وأما الاختيار Choice فطالما أن للأفراد في مجموعهم رغبات متعددة ومتنوعة ومتجددة، تتنافس فيما بينها حول الموارد الاقتصادية النادرة وذات الاستعمالات البديلة المختلفة، لذا فإن الأفراد يشعرون دائماً تحت ضغط الحاجة الى الاختيار بين تلك الرغبات: أيها يقوم بإشباعه وأيها يضحي به، ويتخلى عن إشباعه.

فهما تعاضم الحجم المتاح من الموارد فإنه لا يكفي لإنتاج كل ما يشبع تلك الرغبات، وبالتالي فإن على الأفراد أن يقرروا ما هي السلع والخدمات التي يلزم انتاجها قبل غيرها وما هي تلك التي يمكن الاقلال منها أو حتى تنزل عنها. وهكذا فالمشكلة في جوهرها مشكلة تنشأ عن الحاجة إلى الاختيار بين الاستعمالات البديلة للموارد الاقتصادية المحدودة من جهة، وبين الرغبات المتعددة والمتنوعة من جهة الثانية، ومؤدى هذا كله التضحية بكل الاستعمالات البديلة لأي مورد في سبيل استعمال واحد، وكذلك التضحية بالرغبات الأقل أهمية في سبيل إشباع الرغبات الأخرى التي تكون أكثر أهمية²⁹.

4. عناصر المشكلة الاقتصادية Factors of Economic Problem:

هناك أربعة مكونات أو عناصر رئيسية للمشكلة الاقتصادية وهي كما يلي:

1-ماذا تنتج؟: إن على المجتمع أن يختار من بين قائمة طويلة جداً من السلع والخدمات تلك التي ينبغي عليه إنتاجها وبأية كمية، وتختلف بالطبع هذه القائمة من مجتمع لآخر كما تختلف داخل المجتمع نفسه من وقت لآخر وذلك حسب كمية ونوعية عناصر الإنتاج المتوفرة بالمجتمع.

2-كيف تنتج؟: أي ما هي الطريقة الإنتاجية المثلى للحصول على سلعة أو خدمة معينة؟ فهناك أكثر من طريقة فنية لإنتاج السلعة وتختلف طريقة إنتاجية عن أخرى باختلاف النسب التي يتم بها خلط خدمات عوامل الإنتاج (الموارد)، وبما أن الطرق الإنتاجية المختلفة يتم فيها التشغيل الكامل لجميع الموارد المتاحة فيجب أن يكون أساس المفاضلة بين الطرق الإنتاجية المتباينة.

لمن تنتج؟: أي كيف يتم التوزيع السلع والخدمات المنتجة على أصحاب الخدمات الإنتاجية التي

ساهمت في إنتاجه وعلى أفراد المجتمع من يشتري تلك السلع والخدمات أي شريحة المجتمع؟؛

4-ما هو ضمان الاستمرار؟: ويظهر هذا العنصر في القدرة الطويلة حيث لا بد من نمو الموارد بمعنى

صيانتها وحسن استغلالها وتنميتها واكتشاف المزيد من مصادرها بكافة الطرق الممكنة؟. ويمكن القول أن المشكلات السابقة التي تم طرحها قد قادت الى عدد من النظريات يمكن توضيحها على النحو الآتي:

- المشكلة الأولى (ماذا تنتج): قادت الى نشوء نظرية الأسعار .
 - المشكلة الثاني (كيف تنتج): قادت الى تحليل نظرية الإنتاج.
 - المشكلة الثالث (لمن تنتج): قادت ظهور نظرية التوزيع.
 - المشكلة الرابعة (كيف نضمن استمرارها): تشكل محور نظريات النمو الاقتصادية.
- ونستخلص من الأسئلة السابقة (المشكلات) أن كل مجتمع يحدد برامجه الاقتصادية على ضوء المعايير الآتية :

✓ تحديد احتياجات المجتمع من السلع والخدمات، حسب أهميتها ومراعاة أولويات التفضيل الجماعي؛
✓ الاستخدام الأمثل والكامل للموارد الاقتصادية؛

✓ تحقيق معدلات مناسبة في النمو الاقتصادية وتحفيز عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

5. الأركان العامة للمشكلة الاقتصادية:

إذا اتفقنا بأن المشكلة الاقتصادية تكمن في ندرة الموارد بالنسبة للحاجات. وبافتراض وأن الموارد غير محدودة، أو أن الحاجات متعددة. عليه يمكن تبيان أن المشكلة الاقتصادية تتكون من عنصرين أساسيين ألا وهما:

أولاً: الموارد الاقتصادية:

1-تعريف الموارد الاقتصادية:

المورد بالمفهوم الاقتصادي هو عبارة عن كل شيء نافع (سلعة أو خدمة) يحقق رغبة أو يقضي حاجة إنسانية، وتعبير المنفعة مفهوم خاص في لغة الاقتصاد يختلف عن المعنى المسند اليه في اللغة الدارجة. فالشيء النافع في الاصطلاح الاقتصادي هو كل ما يلبي حاجة أو رغبة عند المرء، ويؤدي في النتيجة إلى اشباعها، بغض النظر عما إذا كان هذا الشيء نافعا أو ضارا في حد ذاته. فقد يكون المال المطلوب ضارا من الوجهة الصحية، كالتبغ والخمر مثلا، ولكنه يعتبر نافعا من الناحية الاقتصادية عندما يقوم بقضاء حاجة لدى طالبه. ومن هنا كان تقدير منفعة الأشياء ومدى هذه المنفعة أمرا شخويا يختلف باختلاف الأشخاص وميولهم وحاجاتهم.

2- تقسيم الموارد الاقتصادية:

2-1- السلع والخدمات الاستهلاكية والسلع والخدمات الإنتاجية: يطلق على السلع والخدمات التي تستخدم لإشباع حاجة الانسان مباشرة، اسم السلع والخدمات الاستهلاكية مثل الخبز والملابس وخدمات الطبيب.

أما السلع والخدمات التي لا تستخدم مباشرة في اشباع هذه الحاجة، بل تدخل في انتاج سلع وخدمات أخرى كآلة مثلا، فتعد سلعة إنتاجية لأنها تستخدم في انتاج سلع أو خدمات أخرى. وكذلك خدمات التدريب والتوجيه المهني تعد من قبيل الخدمات الإنتاجية لأنها تزيد من الكفاءة الإنتاجية للعامل بالتالي من قدرته على إنتاج سلع وخدمات أخرى.

2-2- السلع والخدمات المتنافسة والسلع والخدمات المتكاملة: السلع والخدمات المتنافسة أو ما يطلق

عليها أحيانا اسم السلع والخدمات البديلة. وهي تلك التي يمكن أن يحل بعضها محل الآخر لإشباع نفس الحاجة. فالمنسوجات الحريرية والقطنية تعد سلعا متنافسة، لأن كل منها يمكن أن يحل محل الآخر لإشباع نوع معين من الكساء. وكالشاى والقهوة. وان زيادة استهلاك احدهما في حالة ثبات العوامل الأخرى المؤثرة على الاستهلاك، لا بد أن يؤدي إلى نقص استهلاك السلعة أو الخدمات المتنافسة معها. أما السلع والخدمات المتكاملة، فهي تلك السلع والخدمات التي يلزم استهلاكها معا لإشباع نفس الحاجة. فالشاى والسكر سلعتان متكاملتين، لأن استهلاك احدهما يتطلب استهلاك الأخرى لإشباع الحاجة إلى مشروب منعش، وأن زيادة استهلاك احدهما يعني زيادة استهلاك السلع أو الخدمات المتكاملة معها.

2-3- السلع والخدمات الضرورية والسلع والخدمات الكمالية: تعد من قبيل السلع والخدمات الضرورية،

تلك السلع والخدمات الضرورية، تلك السلع التي تشبع الحاجات الأساسية والملحة، كالحاجة إلى الغذاء اللازم لحفظ حياة الإنسان، والحاجة إلى ذلك القدر من المنسوجات اللازمة لحماية جسده من قسوة البرد. أما السلع والخدمات الكمالية فهي تلك التي تشبع حاجات أقل إلحاحا. وتتميز التفرقة بين هذين النوعين من السلع والخدمات بدقتها وصعوبتها. كما تعتبر مسألة نسبية. فيما يعد سلعة كمالية في وقت ما أو مكان محدد، أو بالنسبة لشخص معين قد يعتبر سلعة ضرورية في وقت أو مكان آخر، أو بالنسبة لشخص آخر، والعكس صحيح.

3- خصائص الموارد الاقتصادية

وتتمثل خصائصها في :

3-1- الندرة : تمثل الصفة التي تميز بين الأموال الحرة ذات الكميات غير المحدودة بالنسبة للحاجات، والأموال الاقتصادية التي يعني بها علم الاقتصاد.

3-2- النفع: يعبر عن قابلية المال لإشباع حاجة أو رغبة بطريق مباشر وغير مباشر. ولو لا توفر هذه الصفة لما كان الشيء مالا. و منفعة المال ليست صفة مطلقة تتوفر فيه لمجرد مميزاته الطبيعية، بل هي

صفة نسبية (النفط في جوف الأرض لا تعتبر مالا ولكن بعد استخراجه وتسويقه يعد مالا).

3-3- التكامل : لا يوجد لمال معين في ذاته مستقلة عن الموارد الأخرى. بل أن أغلب الموارد أو الأموال

الاقتصادية تكمل بعضها البعض. وقد يكون مثل هذا التكامل أفقيا كالحال بين السيارة والبنزين. كما قد

يكون رأسيا، بمعنى أن موردا معنيا يساهم في ايجاد موارد أخرى كالقطن في الغزل، والغزل في

المنسوجات.

3-4- التنافس والقابلية للاستبدال: تنافس الموارد الاقتصادية بعضها البعض إلى حد بعيد، سواء بالنسبة لطلب

المستهلكين أو طلب المنتجين. تتزاحم المنتجات الاستهلاكية على دخل المستهلك لتحاول اجتذابه إليها. كما أن أموال

الإنتاج قد تحل بعض هذه الأموال محل البعض الآخر احلالا كاملا، ومثال ذلك احلال الخيوط الصناعية محل

الخيوط النباتية في صناعة الملابس. أو احلالا جزئيا كالحال عند الاستعاضة عن بعض المبيدات الحشرية الكيماوية

بالعمل اليدوي (المقاومة) في الزراعة.

ثانيا: الحاجات

1-تعريف الحاجات:

يحتاج الإنسان إلى عديد من السلع والخدمات لإشباع ما يشعر به من رغبات أو حاجات. ويلاحظ

هنا أن الرغبة وإن كانت لصيقة بالحاجة إلا أنها مع ذلك يمكن أن تختلف عنها. فالرغبة تترجم بشعور

شخصي بالميل للحصول على شي من الأشياء يختلف حدة باختلاف مدى اهمية هذا الشيء في نظر

صاحب الرغبة. وقد تنشأ هذه الرغبة عن وجود حاجة حقيقية الى الشيء المطلوب، كما قد تنشأ عن نزوة

عارضة أو عن حب التقليد أو التجربة أو ما شبه ذلك.

والحاجة بالمعنى الاقتصادي، هي كل رغبة تجد ما يشبعها في مورد (مال) من الموارد الاقتصادية، هذه الرغبة في

ذاتها تتجلى في شعور بألم يلح على الفرد، مما يدفعه الى القيام بما يساعد على القضاء على هذا الشعور، ومن ثم

يمكن اشباع الحاجة. ومعنى ذلك أن الحاجة حالة نفسية تقوم بالفرد.

فمتى شعر بهذه الحالة نقول أن هناك حاجة، ولا يهم بعد ذلك أن يكون هذا الشعور متوقفا أو غير متوق مع الأحكام

الأخلاقية أو القواعد القانونية أو الأصول الصحية، والحاجة هي أساسا حالة نفسية إذا، إذ تتخلل عناصرها إلى :

✓ الإحساس بالألم.

✓ التعرف على وسيلة تطفئ هذا الألم.

✓ الرغبة في استخدام هذه الوسيلة لإزالة هذا الإحساس.

وتختلف وتعدد الحاجات الخاصة بالإنسان (حاجات مادية ومعنوية) وتتفاوت من شخص لآخر

ومن زمان إلى زمان ومن مكان إلى مكان، وما يمكن اشباعه بشكل فردي ومنها ما يمكن اشباعه بشكل جماعي فمنها ما هو ضروري وحتمي ومنها كمالي يزيد من رفاهيته إلا أن أهل الاقتصاد لا يهتمون بالحاجات في ذاتها بل يهتمون بنتائجها الاقتصادية.

2- خصائص الحاجات:

اجمالا الحاجات الإنسانية تختلف وتتفاوت من شخص لآخر ومن زمان إلى زمان وحتى من مكان إلى آخر. إلا أن الاقتصاديين تتجه أنظارهم إلى التقسيم الخاص بالحاجات الضرورية والحاجات الكمالية ويمتاز بالنسبية وكذا الحاجات ما يمكن اشباعها بشكل فردي (المأكل والملبس)، ومنها ما يشبع بشكل جماعي (الحاجة للأمن وإلى العدل والحاجة الى التعليم)، وتتميز الحاجات بعدة خصائص، يترتب عليها بعض النتائج الاقتصادية، وأهمها ما يلي:

2-1- الحاجات الانسانية متنوعة ومتعددة ومتزايدة: فحاجة الفرد إلى سلعة معينة أو خدمة تتجه للإشباع مع زيادة الاستهلاك، غير أن حاجاته في مجموعها تتزايد باستمرار. وبقدر ما ينجح مجتمع معين في اشباع عدد معين من الحاجات بقدر ما يخلق حاجات جديدة غير مشبعة. هذا التزايد في الحاجات الإنسانية يرجع إلى العديد من العوامل أهمها:

- ✓ زيادة السكانية السريعة التي يعرف بها سكان العالم.
- ✓ التقدم تكنولوجي الهائلة التي تعرف البشرية خاصة منذ بداية القرن العشرين.
- ✓ قابلية الحاجات الإنسانية للتكرار مع مرور الزمن.
- ✓ أثر الدعاية والاعلان، ويتجلى في خلق حاجات جديدة وتغيير هيكل الحاجات القائمة.
- ✓ أثر المحاكاة والتقليد، ومفاده قيام الأفراد بتقليد أنماط استهلاك قائمة لدى أفراد أو جماعات أو دول أخرى، ولقد شجع على ذلك سهولة الاتصال بين الشعوب وتطور وسائل الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة.

2-2- نسبية الحاجات: فحاجات الإنسان في عالم اليوم لا تمثل انعكاسا لضرورات حيوية وبيولوجية

بقدر ما هي تعبير عن أوضاع اجتماعية وثقافية تحكمها ظروف الزمان والمكان.

2-3- قابلية الحاجة للإشباع: حقيقة أن الحاجات ككل لا يمكن اشباعها، فالحاجات وتتزايد مع تطور الإنسان وتقدمه، إلا أن الأمر يختلف إذا ما تركز اهتمامنا على حاجة واحدة. فاستخدام الموارد المناسبة يؤدي الى اشباع الحاجة. ويثير بعض الكتاب تساؤلا حول قابلية بعض الحاجات للإشباع، ويستثنون من هذه القاعدة الحاجة إلى النقود، والحاجة إلى الترف. غير أن هذا الاستثناء لا يعدو أن يكون استثناء

مظهريا.

2-4- قابلية الحاجة للانقسام: فميل حدة الحاجة إلى التناقص، كلما تقلت قدرا من الإشباع، يفترض قابلية الحاجة الانقسام. فقد يشبع قدر من الحاجة ويظل قدر دون اشباع. وتتوقف قابلية الحاجة للانقسام على قابلية وسائل إشباع الحاجة نفسها الانقسام، واختلافها من حيث الجودة. أما سبب انقسام الحاجة فيعود إلى طبيعة الإنسان. ولهذه الخاصية، الى جانب قابلية الحاجة للإشباع، أهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية، وخاصة عند المدرسة الحدية التي أقامت فكرة القيمة ظاهرة ميل الحاجة إلى التناقص، أو ما يعرف بظاهرة تناقص المنفعة الحدية، أي تناقص قيمة استعمال الأموال.

2-5- قابلية الحاجة للقياس: والحاجة لا تقاس إلا قياسا شخصيا إذ يستطيع الأفراد إجراء ترتيب وتفضيل الحاجات المختلفة، والقدرة على اجراء هذا الترتيب لا يعني بالضرورة توافر مقاييس كمية للمنفعة، فقد تقاس الحاجة في وقت ما بنسبتها إلى الحاجة نفسها في وقت آخر، وقد تقاس الحاجة بنسبتها إلى حاجة أخرى.

2-6- قابلية الحاجة للإحلال أو تكامل: فهناك من الحاجات ما يحل بعضها محل البعض الآخر، كما أن هناك من الحاجات ما يكمل بعضها البعض الآخر. وتتوقف قابلية الإحلال على مقدار التفاوت بين الحاجتين على وسيلة الإشباع. والحاجة الإنسانية على النحو المتقدم هي المحرك الاساسي لكل نشاط اقتصادي، فالغاية النهائية لهذا النشاط هي إشباع الحاجات الإنسانية. وهنا يكون للنظام الاقتصادي القائم الأهمية الكبرى في بيان أنواع الحاجات المؤثرة في النشاط الاقتصادي والكيفية التي تعبر بها عن نفسها.

المحاضرة الثالثة: عناصر الإنتاج

1. عناصر الإنتاج:

تقوم عملية الإنتاج على مقومات وعناصر أساسية لا بد من توفرها حتى تتم هذه العملية، والتي يطلق عليها بعناصر الإنتاج، وهي كل العناصر الداخلة في العملية الإنتاجية، والتي هي ضرورية للحصول

على المنتجات النهائية، إذ تعتبر مدخلات للنظام الإنتاجي، فقد عرفت على أنها مجمل العناصر

المادية والإنسانية لعملية الإنتاج والتي تتفاعل معا في نشاط حيوي متبادل وموجه لتكثيف الموارد الطبيعية وحيارة موجوداتها وفق متطلبات الإنسان إذ تصنف إلى أربعة أصناف أساسية كما يلي:

1- العامل البشري: يتشمل في جهد الإنسان سواء العضلي أو الفكري الذي يقوم به الفرد من أجل

الإنتاج أو للقيام بنشاط معين مقابل أجر معين ، كما عرف على أنه نشاط هادف للإنسان من

أجل خلق قيم استعمالية توفر له الشروط العامة لتأمين الطاقة الضرورية لنشاطاته ولتعويض المندثر منها، وذلك في اطار علاقة الإنسان بالطبيعة، فهو يعتبر عملية فاعلة تظهر علاقات إنتاجية تاريخية

تشكل بدورها تطور قوى الإنتاج، فكل علاقة عمل تتضمن في الوقت ذاته علاقات اجتماعية للناس

فيما بينهم تعكس في محتواها علاقات إنتاجية، ويعتبر من أهم عناصر الإنتاج وأساسها، فالعمل

هو ذلك النشاط الذي يبذله الفرد بشكل هادف وواعي أثناء العملية الإنتاجية أو من اجل إنتاج

سلع وخدمات، ويظهر من خلال ما سبق أن مفهوم العمل يقوم على العناصر التالية:

-أنه مجهود بشري هادف وواعي.

-يتحدد في اطار العملية الإنتاجية وليس خارجها.

-ان يتضمن تضحية بالوقت والجهد وتحمل الألم، ولهذا يتطلب تعويض ومقابل لذلك.

-يتضمن أهمية اقتصادية تتمثل في القيمة المضافة التي يحدثها على الأشياء.

فالعمل يمثل كل مجهود بشري يبذل بشكل هادف وواعي في اطار العملية الإنتاجية، وعلى هذا

الأساس يمكن التمييز بين نوعين من العمل كما يلي:

-**العمل البدني:** وهو ذلك المجهود العضلي الذي يبذله الإنسان في اطار العملية الإنتاجية، ويتحقق

بالاتصال المباشر بين العامل ووسائل الإنتاج.

-**العمل الذهني:** ويمثل ذلك المجهود الفكري الذي يبذله الإنسان في اطار العملية الإنتاجية من اجل

الحصول على سلع وخدمات، ومن أشكاله: التصميم، الإبداع والابتكار، تقديم الاستشارات، التحليل...إلخ.

2-العامل الطبيعي: هو كافة الموارد الطبيعية المتاحة في المجتمع التي تساعد الإنسان على إنتاج السلع والخدمات، كما انه يمثل مختلف العناصر الطبيعية التي لم يتدخل الإنسان في صنعها، سواء كانت فوق الأرض أو تحتها، كالمياه، الخشب، المعادن، الأرض، المناخ، الموقع الجغرافي، الطاقة الشمسية...إلخ. ويمكن تقسيم هذه العناصر إلى ثلاث أنواع كما يلي:

-المواد الأولية: وتمثل مختلف المواد التي يحصل عليها الإنسان من الطبيعة دون ان يتدخل في صنعها أو يغير شكلها ويقتصر دوره فقط في جمعها من أماكنها المختلفة، استخراجها من باطن الأرض، حيث تحتاج تلك المواد إلى معالجة وإعادة تكييف وتغيير لأنها لا تصلح لإشباع الحاجات والرغبات بشكلها الطبيعي، وعلى هذا فإنها تمثل عنصر أساسي في العملية الإنتاجية لأنها هي من يقع عليه التغيير والتحويل والتركيب وغيرها، ومن الأمثلة على تلك المواد نجد: المعادن بمختلف أنواعها، الخشب، المياه...إلخ

-القوى المحركة للعملية الإنتاجية: وتتمثل في مختلف العناصر التي تستخدم كقوى دافعة ومحركة للإنتاج، أي تلك المواد التي تستخدم في تشغيل الآلات والأجهزة الإنتاجية، ولكن لم تخضع لأي عملية تحويل أو تغيير من طرف الإنسان ومن الأمثلة على ذلك نجد: الطاقة الشمسية، الرياح...
-الأرض: تعتبر الأرض قاعدة مهمة لممارسة النشاط الإنتاجي مهما كان نوعه، سواء زراعي أو صناعي أو خدمي، فلا يمكن ممارسة تلك الأنشطة من دون وجود مساحات أرضية كافية مخصصة لذلك الغرض، وسواء كان ذلك على اليابسة أو على مستوى المسطحات المائية، كما يمكن ان تشمل أيضا المناخ والموقع الجغرافي، ويرى ريكاردو أن عرض الأرض ثابت لا يمكن زيادته لكونها نابعة من الطبيعة بشكل محدود، وعلى هذا الأساس يمكن التمييز بين نوعين من العرض وهما:

العرض المادي للأرض وهو إجمالي المساحة الكلية من الأراضي المتاحة لدولة ما وهذا النوع من العرض ثابت لا يمكن زيادته، والعرض الاقتصادي للأرض وهو متغير ويتوقف على معدل إدخال أراضي جديدة في الاستخدام من خلال استصلاحها، أو رفع إنتاجيتها من خلال استخدام الأسمدة وغيرها، وعلى هذا فان عرض الأرض يعكس الوفرة أو الندرة النسبية للأراضي الصالحة للاستخدام ومدى قابليتها للاستصلاح وقدرتها على الوفاء بالأغراض.

- 3- عامل رأس المال:** وهو أهم قسم في العملية الإنتاجية، إذ يمثل مجموع المواد التي سبق إنتاجها من طرف الإنسان، والتي تستخدم في عمليات الإنتاج المختلفة لتوفير السلع والخدمات التي تحقق إشباع حاجات الإنسان وزيادة إنتاجية العمل، أو هو مختلف الأجهزة والعناصر المستخدمة في العملية الإنتاجية، ويمكن التمييز بين عدة أنواع من رأس المال وفق عدة معايير كما يلي:
- رأس المال الثابت والمتغير: ويتم التمييز هنا على أساس إمكانية إعادة استخدام تلك العناصر من عدمها، ووفق هذا المعيار نفرق بين نوعين من رأس المال وهما:
- رأس مال ثابت: ويقصد به تلك الأصول التي لا تنتهي بمجرد استخدامها لأول مرة، أي هو ذلك الذي يستخدم في العملية الإنتاجية لعدة مرات مثل المباني والأجهزة والآلات، ويتميز بأنه قابل للإهلاك، أي تدهور قيمته وجودته مع مرور الزمن أو من خلال المشاركة في العملية الإنتاجية.
- رأس مال متغير: وهو تلك المواد التي تنتهي بمجرد استخدامها لأول مرة، أي هو مختلف العناصر والمواد التي تستخدم مرة واحدة في العملية الإنتاجية مثل المواد الأولية، الطاقة.
- رأس المال النقدي والعيني: ونميز هنا على أساس سيولة الأصول:
- رأس المال العيني: ويشمل مختلف الأصول المادية التي تستخدم في العملية الإنتاجية كالآلات والمعدات الإنتاجية، المباني، التجهيزات الإنتاجية المختلفة.
- رأس المال النقدي: ويتمثل في الأموال السائلة التي يتطلبها النشاط الإنتاجي، كالأسهم والسندات والنقدية.
- حسب طبيعتها: ونميز بين: رأس المال المادي ورأس المال الاجتماعي:
- رأس المال المادي: هو مختلف العناصر المادية التي أوجدها الإنسان وتستخدم في العملية الإنتاجية كالمعدات والآلات والمواد الخام.
- رأس المال الاجتماعي: يتمثل في كافة العناصر والتجهيزات الجماعية التي يملكها المجتمع مثل: الطرق، الجسور، المستشفيات، المدارس... إلخ.
- 4- عامل التنظيم:** وهو عبارة عن نشاط مبذول يعمل على تنظيم وتوجيه وتنسيق العمليات الإنتاجية وجهود الأفراد، ودفعها نحو تحقيق الأهداف المسطرة، أي يوجه التفاعل القائم بين عناصر الإنتاج الأخرى، ويتحمل على عاتقه نتيجة المخاطرة، أي أن نتيجته غير محددة ومعروفة مسبقاً فقد تكون خسارة أو ربح. حيث يعمل التنظيم على تحقيق ما يلي:

- توفير عناصر الإنتاج.
- توظيف عناصر الإنتاج والجمع بينها.
- توجيه العملية الإنتاجية وضمان استمراريتها.
- التوفيق بين متطلبات وحاجات الأفراد والعملية الإنتاجية.
- تحديد العمليات الإنتاجية والتخطيط لها.

2. خصائص عوامل الإنتاج:

تعتبر عوامل الإنتاج عن مختلف العناصر المادية وغير مادية الضرورية لإتمام العملية الإنتاجية، فلا يمكن قيام هذه الأخيرة من دون وجود تلك العناصر، والتي تتميز بمجموعة من الخصائص يمكن إبرازها فيما يلي:

- القابلية للإحلال: أي يمكن لعامل معين من عوامل الإنتاج أن يحل محل عامل آخر في العملية الإنتاجية سواء بشكل جزئي أو بشكل كامل، كما هو الحال بالنسبة لعنصر العمل ورأس المال.
- القابلية للتجزئة والقياس: أي يمكن تجزئة عوامل الإنتاج إلى أجزاء ووحدات كما يمكن قياسها.
- القابلية للتكامل: أي تكامل عوامل الإنتاج فيما بينها لإتمام عملية إنتاج سلعة معينة، كاستخدام الحديد والإسمنت لبناء منزل.

-لها ثمن: وهي خاصية تتمتع بها كل الموارد الاقتصادية، وذلك بالنظر إلى ندرتها وأهميتها في العملية الإنتاجية، أي لا يمكن إتمام هذه الأخيرة من دون استخدام تلك العوامل، ويتمثل ثمن عناصر الإنتاج في ذلك العائد الذي يحصل عليه كل عامل من تلك العوامل، والذي يتحدد حسب مستوى العرض والطلب عليها، فإذا كان مستوى الطلب عليها أعلى من مستوى العرض منها يؤدي إلى ارتفاع أسعارها، والعكس عندما يرتفع العرض منها على الطلب، كما نجد أيضا علاقة بين أسعار عوامل الإنتاج وأسعار المنتجات النهائية، وذلك أن أسعار عوامل الإنتاج تمثل تكاليف لإنتاج المنتجات النهائية، كما أن الطلب على عناصر الإنتاج يرتبط بالطلب على المنتجات النهائية، حيث ان زيادة الطلب على المنتجات النهائية يؤدي إلى زيادة الطلب على عوامل الإنتاج، ومن ثم ارتفاع أسعارها إذا لم يقابلها زيادة في العرض منها.

3. عوائد عوامل الإنتاج:

ان لعوامل الإنتاج مقابل نتيجة مشاركتها ومساهمتها في العملية الإنتاجية، وهذا المقابل هو الذي يطلق عليه عوائد عوامل الإنتاج، وهو ضروري من أجل ضمان ودفع تلك العوامل على المشاركة في

العملية الإنتاجية، إذ يتمثل في ذلك الكسب المادي الذي يتحصل عليه أصحاب عوامل الإنتاج مقابل المشاركة في العملية الإنتاجية، وتتمثل فيما يلي:

عائد العامل الطبيعي يتمثل في الربح: والذي يمثل مجموع المدفوعات التي تدفع لملاك عناصر الإنتاج ذات العرض غير مرن بدرجة عالية، وحسب ريكاردو فإن الربح هو عائد لاستخدام القوى الطبيعية التي لا تهلك، وحسبه فإن عدم مرونة عرض العوامل الطبيعية ناتج عن كونها نابعة من الطبيعة بشكل محدود لا يقبل الزيادة، وعلى ذلك فإن المكافأة المعطاة لقلة استخدام الأرض تتحدد بالطلب عليها، أي أن قيمة الربح الذي يمثل المقابل الذي يأخذه ملاك العوامل الطبيعية يتحدد تبعاً لحجم الطلب عليه، فكلما كان الطلب عليه عالي ارتفع سعرها والعكس عندما ينخفض الطلب عليها.

- **عائد عامل رأس المال يتمثل في الفائدة:** وهو ذلك العائد الذي يحصل عليه صاحب رأس المال نتيجة مشاركته في العملية الإنتاجية والتضحية بالانتفاع به في الوقت الحاضر، ومن وجهة النظر الإنتاجية يتمثل في تلك التكلفة التي تتحملها المؤسسة من أجل الحصول على رأس المال اللازم للقيام بالعملية الإنتاجية .

- **عائد العمل يتمثل في الأجر:** وتعتبر الأجور ذلك التعويض الذي يحصل عليه العامل نتيجة مشاركته في العملية الإنتاجية، وينظر إليه من وجه نظر الإنتاج على أنه تكلفة العمل عن كل وحدة زمنية من العمل أو عن كل وحدة من الإنتاج.

- **عائد التنظيم يتمثل في الربح:** ويقصد بالربح ذلك العائد الذي يحصل عليه المنظم نتيجة مشاركته وتحمل مسؤولية التنظيم والتوجيه والتنسيق بين عناصر الإنتاج، فقد عرف على أنه الفرق بين الإيراد والتكاليف، وتتضمن فكرة الربح الاختيار المنظم بين عدة بدائل من الأحجام التي تعطي كل منها مستوى معين من الأرباح، وكونه دائماً يتجه إلى تحقيق أعلى مستوى من الربح فإنه يحمله ذلك مخاطرة متعلقة بالمعلومات حول المستقبل غير الواضحة.

المحاضرة الرابعة: الاعوان الإقتصاديون أو الوحدات الإقتصادية التي توفر النشاط الإقتصادي.

1. تعريف الأعوان الاقتصاديين:

العون الاقتصادي هو كل شخص طبيعي أو معنوي يزاول نشاطا اقتصاديا .

2. فئات الأعوان الاقتصاديين:

يتم تصنيف الأعوان الإقتصاديين الى مجموعات يطلق عليها مصطلح القطاعات وهي :

1- العائلات:

تعتبر العائلات الخلية الأساسية في المجتمع . يتمثل نشاطها الأساسي في استهلاك السلع و الخدمات .

تتكون العائلات من الأسر أو مجموعة من الأشخاص الذين يعيشون بصورة اعتيادية مع بعضهم البعض و تحت سقف واحد . كما يمكن اعتبار كل شخص يعيش بمفرده بمثابة عائلة . فالعائلات تتشكل من :

- العائلات العادية: وتضم شخص أو أكثر تربطهم أواصر القرابة أو الدم.

- العائلات الغير عادية: وهي مجموعة الأشخاص الذين يعيشون تحت سقف واحد و لا تربطهم أواصر القرابة مثل الجنود في الثكنات, المرضى في المستشفياتالخ.

يتمثل نشاط العائلات في:

استعمال جزء من دخلها في الإنفاق الاستهلاكي (السلع والخدمات) .

- تدخر الجزء المتبقي من دخلها.

- تستثمر مدخراتها.

- تدفع الضرائب و الرسوم للإدارات (الدولة) .

2- المؤسسات الإقتصادية (الشركات):

المؤسسات الاقتصادية عبارة عن شركات تقوم على أساس تجميع الوسائل المادية و البشرية مع التنسيق فيما بينها بغرض غنتاج السلع و الخدمات (خلق المنافع) من أجل بيعها قصد تحقيق الربح .

- ويمكن تقسيم المؤسسات الاقتصادية حسب طبيعة الملكية الى:

- مؤسسات خاصة.

- مؤسسات عمومية.

- مؤسسات مختلطة.

يتلخص نشاط المؤسسات الاقتصادية في:

- إنتاج السلع والخدمات من خلال مزج الوسائل المادية و البشرية و بيعها في السوق و هذا النشاط يعتبر هو النشاط الرئيسي للمؤسسات.

- تقوم بالاستثمار من أجل تجديد وسائل الإنتاج أو توسيع نشاطها .

- تدفع الضرائب و الرسوم للدولة .

3- المؤسسات المالية:

عبارة عن مؤسسات تقوم بجمع مدخرات الأعوان الاقتصاديين و تقدمها في شكل قروض للأعوان الاقتصاديين الآخرين مقابل فوائد و تحقق من وراء عملياتها المالية أرباحا .

و من أمثلة المؤسسات المالية نذكر البنوك بمختلف أنواعها و شركات التأمين الخ و يتلخص نشاطها في:

- تجميع مدخرات الأعوان الإقتصاديين الآخرين.

- تقدم قروضا للأعوان الإقتصاديين مقابل فوائد .

- تدفع الضرائب و الرسوم لخزينة الدولة .

- تستهلك السلع و الخدمات .

4- الإدارات العمومية:

عبارة عن هيئات تقوم بتقديم خدمات عامة (غير سوقية) مجاناً للعائلات مثل التعليم، الأمن، العدالة... الخ و نعطي نفقاتها عن طريق عائدات الضرائب و يتلخص نشاطها في:

- تقديم خدمات لأفراد المجتمع.

- تتحصل على الإيرادات في شكل ضرائب و رسوم من الأعوان الاقتصاديين الآخرين.

- تستهلك السلع و الخدمات المشتراة من المؤسسات الاقتصادية.

- تقوم بالإستثمار في مجالات مختلفة.

5- الخارج (العالم الخارجي):

يمثل مختلف الأعوان الاقتصاديين غير متجانسين المتواجدين خارج الوطن الذين تربطهم علاقات إقتصادية مع الأعوان الاقتصاديين في الدولة المعينة يطلق على هذا القطاع أيضا مصطلح باقي العالم.

يتلخص نشاط العالم الخارجي في:

- تصدير و استيراد السلع والخدمات.

- انتقال رؤوس الأموال و الى العالم الخارجي.

المحاضرة الخامسة: النشاط الإقتصادي والعمليات الإقتصادية.

1. الإنتاج

1- مفهوم الإنتاج:

يعرف الإنتاج بأنه خلق منفعة أو إضافة منفعة لأي سلعة لتصبح قابلة للإشباع"، [أفعلمية الإنتاج عملية اجتماعية في أثنائها تقوم العلاقات بين أفراد المجتمع، هذه العلاقات الاجتماعية للإنتاج تقوم على التعاون بين أفراد المجتمع وتقسيم العمل بينهم.

2- دالة الإنتاج:

تعتبر دالة الإنتاج عن العلاقة الفنية بين الناتج الفني من سلعة ما والكميات المستخدمة في المدخلات، كما أنها تعبر عن العلاقة المادية بين كمية الموارد الداخلة في العملية الإنتاجية وبين ما ينتج من سلع وخدمات في فترة زمنية معينة، وذلك بغض النظر عن أسعار السلع المنتجة.

تعتبر دالة الإنتاج صياغة رياضية للعملية الإنتاجية التي تتمثل في مزج عوامل الإنتاج مدخلات قصد الحصول على مخرجات في صورة سلع أو خدمات، هذه العملية يعبر عنها بلغة الرياضيات " بدالة الإنتاج" التي تأخذ الشكل التالي:

$$Q = f(x, y, z \dots)$$

حيث يمثل (Q) كمية الإنتاج أو ما يسمى بالمرجع، و (X, Y, Z) عناصر الإنتاج أو المدخلات، وتشير هذه الصيغة الرياضية إلى أن ما يحدد كمية الإنتاج من سلعة ما هو بالأساس الكميات المستخدمة من العناصر الداخلة في عملية إنتاج هذه السلعة، وبالتالي تكون كمية الإنتاج هي المتغير التابع بينما المدخلات المذكورة هي المتغيرات المستقلة.

2. التوزيع

1- تعريف التوزيع:

يعرف التوزيع بأنه عملية إيصال المنتجات (السلع والخدمات) إلى المستهلك النهائي أو المشتري الصناعي وذلك عن طريق مجموعات الأفراد والمؤسسات التي يتم عن طريقها خلق جملة من المنافع الزمانية والمكانية والحيازية للسلع، ويتضمن التوزيع الأنشطة التي يتم أدائها من أجل انسياب (تدفق) المنتجات من سلع وخدمات من منتجها إلى مستهلكيها (أفراد/مؤسسات).

وتتمحور هذه الأنشطة حول النقاط التالية :

- جمع المعلومات: حول الزبائن والمنافسين وباقي الفاعلين في السوق ؛
- الاتصال والترويج: إعداد ونشر المعلومات الكفيلة بتحفيز الشراء ؛
- التفاوض: أي البحث عن صيغة توافق حول شروط التبادل ؛
- استلام الطلبات: المحولة للمنتج بناء على نوايا الشراء لدى الزبائن ؛
- التمويل: بشكل أساسي تمويل المخزونات اللازمة على طول سلسلة التوزيع ؛
- إدارة المخاطر: الناجمة عن مختلف العمليات الممارسة في إطار التوزيع ؛
- التوزيع المادي: النقل، التخزين، المناولة ؛
- الفوترة: تحصيل المبالغ المالية ؛
- نقل الملكية: من البائع إلى المشتري.

2. أهمية التوزيع:

يعتبر التوزيع المرحلة التي تتبع عملية إنتاج السلع والخدمات قصد إيصالها للزبائن، وهو ما يجعل التوزيع ذا أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي، فلولا وجود هذه العملية لما تمكن المستهلك من الحصول على ما يحتاجه من سلع وخدمات بالكمية المناسبة، والسعر المناسب، وفي الوقت المناسب ومن المكان المناسب، لذا يسعى المنتجين لأن تتم عملية التوزيع بأعلى كفاءة وفعالية، ومن جهة أخرى فإن الموزعين يقومون بكل ما من شأنه أن يمكنهم من أداء أنشطة التوزيع بالشكل الذي يحقق رضا المنتج والمستهلك على حد سواء ، وتتجلى أهمية التوزيع في إيجاد توليفة بين الطرفين على النحو التالي :

أ. بالنسبة للمنتج :يمكن تلخيص أهمية التوزيع بالنسبة للمنتج في النقاط التالية:

- المحافظة على السلع أثناء التخزين والنقل؛
- استخدام أفضل الوسائل لنقل السلع ؛

ضمان كفاءة المخازن واتخاذ الإجراءات والأنظمة المتعلقة بكفاءة التخزين ؛

- تحقيق ميزة تنافسية أكيدة إذا تم القيام بمختلف أنشطته بطريقة فعالة ؛

- توفير إمكانية تحقيق التكامل الأفقي والتكامل الخلفي، والمقصود بالتكامل الأفقي تحقيق أقصى قدر من المرونة في السيطرة على قنوات التوزيع ونقل المنتجات والخدمات إلى الزبون، أما التكامل الخلفي فيوفر نفس القدر من المرونة في تهيئة عناصر المدخلات من مصادرها.

ب. بالنسبة للمستهلك :كذلك للتوزيع أهمية كبيرة بالنسبة للزبون، هذه الأهمية تتمثل في النقاط التالية:

- الإسهام في تعريف الزبون بالأعداد الكبيرة والهائلة من السلع والخدمات عن طريق قيامه بوظيفة النقل وعرض وترتيب السلع في أماكن وأوقات تواجد الزبائن ؛
- يعمل كأداة تحقيق التوازن بين المعروض من السلع والطلب عليها، عن طريق نشاط التخزين والنقل، حيث يتم تخزين السلع الموسمية لوقت طلبها أو الحاجة إليها، كما يعمل على طرح المنتجات التي تكون مفضلة ومطلوبة في السوق بكثرة ؛
- القيام بوضع المنتج في متناول الزبون في المكان والزمان الذي يرغب فيه ؛

3. الاستهلاك

1- تعريف الاستهلاك:

يعتبر الاستهلاك ظاهرة اقتصادية طبيعية يمارسها الأعوان الاقتصاديون من أجل تحقيق رغباتهم ومتطلباتهم الأساسية المختلفة، وكذا أفراد المجتمع، وهو من أهم محركات الاقتصاد باعتباره مكونا رئيسيا من مكونات الطلب الكلي في اقتصاديات الدول ، بالإضافة إلى ذلك فهو عنصر أساسي في الدورة الاقتصادية وعاملا محفزا لعملية الإنتاج.

كما يعرف الاستهلاك على أنه ذلك الجزء المتقطع من الدخل الذي يوجه للإنفاق على السلع والخدمات بغرض إشباع حاجات الأفراد والجماعات، ويعبر الاستهلاك عن حصول الأفراد والأسر على السلع والخدمات المختلفة من أجل استخدامها نهائيا، ويشكل الإنفاق الاستهلاكي الجزء الأكبر من الإنفاق الكلي على السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد القومي.

2- أنواع الاستهلاك:

يصنف الاستهلاك إلى الأنواع التالية:

- أ. **الاستهلاك الوسيط**: ويعني أن الإنتاج يستهلك وسيطا أي أنه يستخدم في شكله الذي أنتج عليه في إنتاج سلعة أخرى، وهذا الاستهلاك الوسيط هو ما يعبر عنه بمستلزمات الإنتاج أو السلع الوسيطة .
- ب. **الاستهلاك النهائي**: ويقصد بذلك أن الإنتاج يستهلك استهلاكا نهائيا بما ينطوي عليه استخدام المنتجات من السلع والخدمات، أو التمتع بها لإشباع أغراض الاستهلاك، وبحيث لا ينتج عن هذا الاستهلاك إنتاج سلعة أخرى تصلح لإشباع حاجة ما، وفي ضوء ذلك يكون الاستهلاك النهائي في مفهومه الاقتصادي يعبر عن استخدام السلع والخدمات في إشباع الاحتياجات المباشرة لأفرد المجتمع، ويتكون الاستهلاك النهائي من عنصرين:

• **الاستهلاك الخاص:** وهو استخدام أفراد القطاع العائلي للسلع والخدمات التي ينتجها قطاع الأعمال ويطلق عليه في بعض الأحيان استهلاك الأفراد أو استهلاك القطاع العائلي، وإن السلع التي تدخل في نطاق الاستهلاك الخاص تقوم بسعر السوق (سعر التكلفة + صافي الضرائب غير المباشرة + هامش الربح).

• **الاستهلاك العام:** وهو استخدام أفراد المجتمع للخدمات التي يقدمها إليهم قطاع الخدمات الحكومية بلا مقابل أو بمقابل رمزي، ويطلق عليه أيضا اسم الاستهلاك الجماعي، ولا تقوم السلع التي تدخل في نطاق الاستهلاك العام بسعر السوق وإنما تقدر بقيمة الخدمة العامة (قيمة الأجور والمرتببات المدفوعة لإنتاج الخدمة العامة + قيمة مستلزمات إنتاج الخدمة).

ج. **الاستهلاك السلعي والاستهلاك الخدماتي:** يعتمد هذا التقسيم على طبيعة الشيء المستهلك أي إذا كان سلعة أو خدمة، فالاستهلاك السلعي يعرف بأنه استخدام لما له وجود مادي، مثل السكر والحليب لإشباع حاجات الفرد من الغذاء، أو كاستخدام الملابس أو الأثاث وغيرها من مجموعة السلع، أما الاستهلاك الخدماتي فيعرف بأنه استخدام ما ليس له وجود مادي مثل النقل، التعليم، العلاج، وغيرها من مجموع الخدمات.

4. الإيداع

1- تعريف الإيداع:

الإيداع ظاهرة اقتصادية أساسية في حياة الأفراد والمجتمعات، ويعبر عنه بفائض الدخل عن الاستهلاك، أي أنه الفرق بين الدخل وما ينفق على السلع والخدمات الاستهلاكية، لذلك يطلق بعضهم على الإيداع لفظ (الفائض). يعرف الإيداع بأنه الفرق بين الدخل والاستهلاك، أي هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك، مع العلم أن الإيداع في بعض الأحيان لا يستخدم كله في عملية الاستثمار، ذلك لأن جزء منه ربما يكتنز كما هو الحال في الدول النامية.

وحسب "شام بيتر" الإيداع هو تجنب جزء من الدخل بقصد الاستهلاك أو الاستثمار في المستقبل، ويعرفه "مريو مريني" بأنه ناتج النشاط الاقتصادي الذي لا يستهلك، بل يوجه بطريقة تجعل له في المستقبل قدرة أكبر على إشباع الحاجات.

2- أهمية الإيداع:

تبرز أهمية الإيداع في الأدب الاقتصادي حيث تظهر جليا عند التقليديين في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر باهتمامهم بالنمو الاقتصادي وبأسباب زيادة ثروة الأمم وبالتالي أعطوا أهمية بالغة لتراكم رأس المال أي تكوين الإيداع

وتوجيهه نحو الاستثمار، فأطلق على النظرية التقليدية أنها " نظرية تراكم" وقد اهتم به "ريكاردو" الذي أعطى أهمية للأرباح ورأى كذلك أن زيادة الأجور تتعلق بالتراكم أي أن المشكلة في نظر التقليديين لم تكن زيادة الطلب طبقاً لقانون "ساي" للأسواق وإنما المشكلة هي زيادة الادخار وزيادة التراكم الرأس المالي لزيادة الإنتاج أي العرض.

3- دالة الادخار:

تبين دالة الادخار العلاقة الطردية بين الادخار والدخل المتاح، إذ يعرف الادخار حسب النظرية الكينزية أنه ما تبقى من الدخل بعد طرح الاستهلاك، ويرمز له بالرمز S ، وتوصا دالة الادخار على الشكل التالي:

$$S = y_d - C \dots (1)$$

ويمكن استخراج دالة الادخار (S) وفق الصيغة التالية:

$$C = C_0 + c y_d$$

بالتعويض في (1) نحصل على:

$$S = y_d - (C_0 + c y_d)$$

$$= y_d - C_0 - c y_d$$

$$S = -C_0 + (1-c) y_d$$

حيث C_0 يمثل الادخار السالب الذي يعادل الاستهلاك الموجب عندما ينعدم الدخل المتاح، أي سحب المدخرات السابقة عند $y_d = 0$

$1-c$: يمثل الميل الحدي للادخار ويرمز له بـ PMS .

$$S = -C$$

$$S = S_0 + S y_d \quad \text{نجد:} \quad S = 1 - C$$

حيث S : دالة الادخار الكلي ؛ S_0 : الادخار المستقل عن الدخل ؛ y_d : الدخل المتاح وهو المتغير المستقل في دالة الادخار.

5. الاستثمار

1- مفهوم الاستثمار:

الاستثمار يعني التضحية بإنفاق مالي معين في مقابل عائد متوقع حدوثه في المستقبل، و بذلك يصبح هذا العائد المتوقع مماثلاً لثمن التضحية والحرمان والانتظار طيلة فترة الاستثمار؛

كما يعبر الاستثمار عن ذلك الجزء من الدخل الذي يستعمل في تكوين طاقة إنتاجية جديدة أو لتعويض ما

استهلك من طاقة إنتاجية موجودة، بمعنى أنه إضافة إلى رصيد رأس المال أو الطاقة الإنتاجية في المجتمع من خلال عملية إنتاج السلع الرأسمالية.

2- محددات الاستثمار:

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على قرار الاستثمار، وتتمثل هذه العوامل فيما يلي:

- الدخل المتوقع:

لقد أكد "كينز" بأن رب العمل يجري إنفاقه الاستثماري على أساس توقع الربح، وتعتمد قيمة سلع رأس المال في نظر رب العمل على الدخل الذي يتوقع أن تعطيه هذه السلع أثناء حياتها الاقتصادية، ويعتمد الدخل المتوقع على العوامل التالية:

- الإنتاجية المادية للآلة الرأسمالية المستخدمة في العملية الإنتاجية لإنتاج السلع ومدى تطورها، وخاصة إذا كان هناك طلب كلي مرتفع على السلع؛

- السعر الذي تباع به السلع التي تنتج بمساعدة الآلة الرأسمالية، ويتوقف السعر على ظروف السوق والطلب المستقبلي على السلع المنتجة؛

- تكاليف عوامل الإنتاج الأخرى كالأجور وغيرها من التكاليف التي تدفع مقابل استعمال مقادير إضافية من التجهيزات الرأسمالية.

- الكفاية الحدية لرأس المال:

تعبر الكفاية الحدية لرأس المال عن نسبة الربح الصافي المحقق نتيجة إقامة مشروع استثماري جديد، وفي النظرية الكينزية يتحدد الاستثمار بمقارنة الكفاية الحدية لرأس المال مع سعر الفائدة، فإن كان سعر الفائدة يقل عن الكفاية الحدية لرأس المال أمكن القيام بالاستثمار، ويحجم عنه في الحالة العكسية، وتتوقف الكفاية الحدية على التوقعات المتعلقة بالإمكانات المستقبلية، وباتجاهات الإنفاق والأسعار المستقبلية والظروف التكنولوجية.

- سعر الفائدة:

يعتبر سعر الفائدة أحد أهم محددات حجم الاستثمار المرجو تحقيقه حسب "كينز"، حيث يعتبر الأداة المستخدمة من طرف السلطات النقدية للتأثير على تفضيلات الأفراد للسيولة، بمعنى أن سعر الفائدة هو المعدل الذي يحقق التوازن بين تفضيل السيولة (الطلب على النقد كأصل كامل السيولة أي الطلب المباشر النقدي) وبين الاستثمار النقدي (الناتج عن الادخار).

- التقدم التكنولوجي:

يعتبر التقدم التكنولوجي مسألة مهمة لكافة المشروعات التي ترى ضرورة المحافظة على مركزها التنافسية داخل الأسواق، لأنه يعمل على زيادة الأرباح وانخفاض التكاليف مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات.

- التوقعات:

الاستثمار بالدرجة الأولى هو عملية تتضمن درجة كبيرة من المخاطرة، فهو مبني على التوقعات والتنبؤات للأحداث المقبلة، فإذا افترض المستثمرون أن الوضع الاقتصادي في المرحلة المقبلة في البلد سيتسم بالركود أو الانكماش، فإنهم سيحجمون عن توظيف أموالهم فيه، والعكس بالعكس إذا كانت التوقعات متفائلة بشأن انتعاش الوضع الاقتصادي فسيقبلون على الاستثمار .

- السياسات الاقتصادية:

يصعب تقدير أثر الإنفاق الحكومي على توقعات الأرباح في المنشآت الخاصة، فقد يكون الإنفاق الحكومي في صالحها فتخفص الظروف السيئة لنشاطاتها فتزيد الأرباح المتوقعة وتزيد الاستثمارات، وقد يكون العكس حيث تكون السياسات الحكومية ضد الاستثمارات الخاصة فتكون منافسة لأنشطتها فتتخفص الأرباح المتوقعة وبالتالي تنخفض الاستثمارات.

المحاضرة السادسة: المؤسسات الاقتصادية.

1. تعريف المؤسسة الاقتصادية: المؤسسة الاقتصادية بالإنجليزية (Economic Corporation) هي: منظمة

اقتصادية ذات استقلالية، تتميز بأنها تتخذ القرارات المالية، والإعلامية، والمادية، والمتعلقة بالموارد البشرية؛ بهدف بناء قيمة مضافة ترتبط مع أهداف المؤسسة الاقتصادية ضمن نطاق مكاني وزماني، وتُعرّف المؤسسة الاقتصادية بأنها عبارة عن تجمع من الأشخاص يستخدم مجموعة من الوسائل المالية والفكرية؛ بهدف نقل وتحويل وتوزيع الخدمات والسلع بناءً على أهداف تُحددها الإدارة؛ حتى تحقق الأرباح أو المنافع الاجتماعية.

هناك تعريفات أخرى للمؤسسة الاقتصادية منها أنها وحدة اقتصادية تحتوي على موارد مادية، وبشرية تساعد في دعم العملية الإنتاجية؛ من خلال توزيع المسؤوليات والمهام بين الأفراد في بيئة العمل.

كما تُعرّف المؤسسة الاقتصادية بأنها مؤسسة تنتج خدمات وسلعاً للأفراد الذين يتعاملون معها؛ مما يساهم في تحقيق أرباح مالية.

2. وظائف المؤسسة الاقتصادية:

يرتبط عمل المؤسسة الاقتصادية مع مجموعة من الوظائف وهي:

-**الوظيفة المالية:** هي عبارة عن العمليات والمهام التي تهتمُّ بالبحث عن المال من مصادره المتنوعة، والممكنة بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية، وتعتمد هذه الوظيفة على تحديد الحاجات المالية للمؤسسة الاقتصادية؛ من خلال دراسة خططها وبرامجها الاستثمارية، ومن ثمّ اتخاذ القرار باختيار أفضل الإمكانيات التي تساهم في تحقيق هذه الخُطط؛ من أجل الوصول إلى الأهداف.

-**الموارد البشرية:** هي من الوظائف المنتشرة بشكل كبير في المؤسسات الاقتصادية، وتهتمُّ بصياغة الخُطط، وكافة الأشياء المتعلقة بإدارة الموارد البشرية في المؤسسة.

-**التموين:** هي الوظيفة التي تبدأ منها أغلب النشاطات والعمليات في المؤسسة الاقتصادية، وتحتل هذه الوظيفة أهمية كبيرة في بيئة عمل المؤسسات.

-**الإنتاج:** هو تنفيذ كافة النشاطات التي تُساهم في جذب عوامل الإنتاج أو المدخلات المستخدمة في العملية الإنتاجية، ومن ثمّ المساهمة بتحويلها إلى مخرجات، وغالباً يجمع الإنتاج مجموعة من النشاطات الموجهة نحو هدف واحد.

-**الوظيفة التجارية:** هي عبارة عن العمليات والمهام التي تنفذها المؤسسة الاقتصادية بالاعتماد على الإداريين، والموظفين الذين يساهمون بضمان حركة المنتجات والمواد وأغلب الحاجات الخاصة بالمؤسسة الاقتصادية، كالمدخلات والمخرجات.

3. أهداف المؤسسة الاقتصادية:

تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى تحقيق العديد من الأهداف من أهمها:

1.3. الأهداف الاقتصادية:

- **تحقيق الأرباح:** هو الهدف الأساسي من بين أهداف المؤسسة الاقتصادية؛ إذ تسعى إلى ضمان تحقيق الأرباح بالاعتماد على استمرار نشاطها، وزيادة نمو وتطور أعمالها؛ من خلال مجموعة من المعايير الأساسية التي تضمن القوة للمؤسسة الاقتصادية.

- **تحقيق المتطلبات المجتمعية:** هو الهدف المرتبط بدور المؤسسة في إنتاج وبيع منتجاتها، سواءً أكانت خدمات أم سلعاً؛ مما يساهم في تغطية الطلبات المجتمعية المحلية.

- **عقلنة الإنتاج:** هو ترشيد المؤسسة لعوامل الإنتاج؛ مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية بالاعتماد على التخطيط الدقيق والجيد، مع الحرص على تفعيل دور الرقابة على عملية التنفيذ.

2.3. الأهداف الاجتماعية:

- المساهمة في تطوير مستوى معيشة الموظفين.

- تأسيس أنماط استهلاك محددة؛ من خلال التأثير في أذواق الجمهور بالاعتماد على توفير منتجات جديدة لهم.

- الحرص على تحقيق التماسك بين عملاء المؤسسة، والمساهمة في تحقيق الرضا الوظيفي.

3.3. الأهداف التكنولوجية:

هي الأهداف المرتبطة بتطبيق البحث العلمي؛ بهدف تطوير المنتجات، ومواكبة التطور التكنولوجي للمساهمة في المحافظة على القدرة التنافسية في السوق.

4. خصائص المؤسسة الاقتصادية:

تتميز المؤسسة الاقتصادية بالعديد من الخصائص ومنها:

- **الشكل الاقتصادي:** هو الشكل الخاص بوسائل الإنتاج أو الخدمات أو السلع التي يستخدمها المستهلكون، ويساهم باستمرار عملية الإنتاج وتحديد الأهداف، والأساليب الخاصة بالعمل وتوفير الموارد المالية؛ عن طريق الحصول على القروض المالية؛ لذلك تسعى كل مؤسسة اقتصادية إلى صناعة الأهداف الخاصة بها، وتحرص على المساهمة في تحقيقها.

- **الشكل التقني:** هو المفهوم الذي يشمل التقنيات الحديثة والتكنولوجية التي تتطور بشكل مستمر؛ حيث تحصل كل دورة من دورات الإنتاج على مُدخلات جديدة، وتعطي معلومات تكنولوجية جديدة.

- **الشكل القانوني:** هو امتلاك المؤسسة شخصية مستقلة وقانونية، واسماً خاصاً بها، وميزانية مالية، وصلاحيات، وحقوقاً تكون مسؤولة عنها أمام القانون.

- **الشكل الاجتماعي:** هو الطابع الاجتماعي للمؤسسة الاقتصادية بالنسبة للموظفين والعمال، كما يشير إلى مساهمة المؤسسة بتقديم العديد من الفوائد للأفراد في المجتمع.

5. تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية:

يساهم تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية بتحديد مدى نجاحها أو فشلها، ولكن لم يتفق الباحثون على إعداد صيغة نهائية حول مفهوم تقييم الأداء؛ بسبب وجود العديد من المجالات التي تحتاج إلى تقييم في المؤسسات الاقتصادية، ومن الممكن تعريف تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية بأنه نشاط يساهم في قياس المساهمة النسبية للموظفين في المؤسسة، كما يُعرف بأنه عملية تأتي بعد اتخاذ القرار، والهدف منه تقديم فحص للمركز الاقتصادي والمالي الخاص بالمؤسسة الاقتصادية في تاريخ محدد مسبقاً بالاعتماد على المراجعة الداخلية والتحليل المالي.

6. أنواع المؤسسات الاقتصادية:

تصنيف المؤسسات الاقتصادية وفقاً للقطاع، وتُصنف إلى ثلاثة قطاعات هي:

- **القطاع الأولي:** هو عبارة عن المؤسسات التي تتميز بنشاط مرتبط بعلاقة قوية مع الطبيعة، مثل المناجم، ومؤسسات الصيد البحري، والمؤسسات الزراعية.

- **القطاع الثانوي:** هو عبارة عن مؤسسات الأشغال العمومية، والمؤسسات التحويلية التابعة لقطاع الصناعة.

- **القطاع الثالث:** هو عبارة عن المؤسسات التي تقدم خدمات، مثل مؤسسات التسويق، والتأمين، والمصارف وغيرها.

تصنيف المؤسسات الاقتصادية وفقاً للشكل القانوني، وتُصنف إلى نوعين رئيسيين هما:

- **شركات الأشخاص:** هي المؤسسات الاقتصادية التي ترتبط بوجود نوع من المخاطرة المتعلقة بالأموال غير المحدودة، ويعتمد هذا النوع من الشركات على الاعتبارات الشخصية للشركاء، والمرتبطة بالعلاقات الشخصية، مثل الثقة المتبادلة والمعاملة الجيدة، وتصنف هذه الشركات إلى شركة المحاصة، وشركة التوصية البسيطة، وشركة التضامن.
- **شركات الأموال:** هي المؤسسات الاقتصادية التي تهتمّ بجمع أكبر كمية ممكنة من المال، وتُقسم إلى ثلاثة أنواع وهي الشركة ذات المسؤولية المحدودة، والشركة المساهمة العامة، وشركة التوصية بالأسهم.

تصنيف المؤسسات الاقتصادية وفقاً لطبيعتها، وتُصنف إلى الأنواع الآتية:

- **المؤسسات الخاصة:** هي المؤسسات التي يمتلكها فرد واحد أو مجموعة من الأشخاص.
- **المؤسسات المختلطة:** هي المؤسسات التي تنتزع ملكيتها بشكل مشترك بين القطاعين العام والخاص.
- **المؤسسات العامة:** هي المؤسسات التي تمتلكها حكومة الدولة، ولا يمكن إغلاقها أو بيعها إلا في حال وافقت الحكومة على ذلك.

المحاضرة السابعة: السوق

1. مفهوم السوق

هناك العديد من التعريفات الخاصة بالسوق من بينها ما يلي:

- السوق عبارة عن المكان الذي يلتقي فيه البائع والمشتري لتبادل أنواع معينة من السلع والخدمات؛ كما يعرف بأنه عبارة عن مجموعة المشترين الحاليين والمرتبين الذين تتوافر لديهم الرغبة في المنتج أو الخدمة والمقدرة الشرائية، إضافة على الصلاحية لإتخاذ القرار الشرائي، والسوق لا يقتصر على الأشخاص الطبيعيين والذين يشترون المنتجات أو الخدمات، بل تضم أيضا الأشخاص الاعتباريين مثل المنظمات، الهيئات والمشروعات الإقتصادية الأخرى.

2. أشكال السوق:

تختلف أنواع وأشكال الأسواق عن بعضها البعض تبعا للاختلاف في عناصر السوق الأساسية وهي عدد المشترين، عدد البائعين، السلع المتداولة، وفي ضوء إختلاف هذه العناصر الأساسية للسوق يمكن تقسيم الأسواق إلى أربعة أقسام رئيسية وهي:

1- سوق المنافسة التامة:

يعتبر سوق المنافسة التامة نموذجا نظريا يبسط لنا الواقع ويساعدنا على فهمه، فهو يعتبر سوقا مثاليا يستخدم كأساس لدراسة الأشكال الأخرى من الأسواق وتحليل سلوك المنشآت فيها، ولاتوجد أسواق المنافسة الكاملة من الناحية العملية.

1-1- خصائص سوق المنافسة التامة:

تتسم سوق المنافسة التامة بالخصائص التالية:

- وجود عدد كبير من البائعين والمشتريين للسلعة: فالكمية التي يتعامل بها كل من البائعين والمشتريين تكون صغيرة لدرجة كبيرة بحيث لا يمكن أي منهم من التأثير على السعر السائد في السوق وبالتالي يقبل كل منهم هذا السعر كما هو ويتعامل على أساسه.

- تجانس السلع المنتجة والمباعة في السوق: فجميع الوحدات تنتج سلعا متجانسة أو متماثلة بحيث يمكن للمشتريين التمييز بين سلعة وأخرى، وبالتالي فإن السلع التي تنتجها وتبيعها هذه الوحدات تعتبر بدائل كاملة لبعضها البعض.

- حرية الدخول والخروج من السوق: بمعنى عدم وجود قيود من أي نوع تعيق الدخول إلى السوق والخروج منه، فعناصر الإنتاج تنتقل بحرية تامة لإنتاج سلعة أو أخرى ومن منطقة جغرافية إلى أخرى.

- المعرفة التامة لأحوال السوق: بمعنى أن جميع المتعاملين في السوق من بائعين ومشتريين يكونون على علم ودراية

تامة بظروف العرض والطلب من حيث الكميات المطلوبة والمعرضة وأسعار السلع وعناصر النتاج وأنواع السلع وتكاليف إنتاجها وغيرها.

2- سوق الإحتكار التام:

إن الإحتكاري هو البائع أو المنتج الوحيد في السوق، وبهذا فإن هذا السوق يعتبر نقيضا لسوق المنافسة الكاملة إذ يسود عنصر الإحتكار وينتفي تماما عنصر المنافسة.

2-1- خصائص سوق الإحتكار التام:

- وجود بائع واحد في السوق، بغض النظر عن عدد المشترين.
- أن السلعة التي ينتجها المحتكر هي سلعة فريدة لا بديل لها لأن المحتكر هو المنتج الوحيد للسلعة.
- نتيجة الإحتكار التام فإن هناك عوائق تحول دون دخول آخرين إلى هذا النوع من الإنتاج في السوق ويضمن للمحتكر أن يظل السوق قاصا عليه، ولأن المحتكر هو المصدر الوحيد للمعرض من السلعة، فإن شرط المعرفة الكاملة بأحوال السوق يصبح غير مهم.
- السعر: هو السعر الذي يفرضه المحتكر للسلعة، حيث أن المحتكر يمكنه إتباع سياسة سعرية ذاتية ليحدد الكمية التي ينتجها أو يبيعها.

3- سوق المنافسة الحتكارية:

تقع المنافسة الإحتكارية بين المنافسة التامة والإحتكار التام، فبعض خصائص المنافسة الإحتكارية تكون متشابهة للمنافسة التامة والبعض الآخر يكون مشابها للإحتكار التام ولكنها تكون أقرب للمنافسة التامة منها إلى الإحتكار، ويعتبر هذا النموذج من الأسواق الأكثر تمثيلا للواقع.

3-1- خصائص سوق المنافسة الإحتكارية:

تتميز المنافسة الإحتكارية بأهم الخصائص التالية:

- وجود عدد كبير من المنشآت العاملة في السوق:

ولكن هذا العدد يكون بصفة عامة أقل من عدد المنشآت العاملة في سوق المنافسة الكاملة، فكل منشأة في سوق المنافسة الكاملة تكون ذات حجم صغير وبالتالي تكون حصتها في السوق صغيرة نسبيا.

- السلع المنتجة في هذه السوق تكون متشابهة ولكن ليس متجانسة أو متماثلة:

وبالتاك فهي تعتبر بدائل جيدة قريبة الحلل من بعضها، وعلى الرغم من تشابه السلعة التي تنتجها منشآت المنافسة الإحتكارية، إلا أن كل منشأة تحاول أن تميز منتوجها عن غيرها من المنتوجات وهذا ما يميز هذه السوق عن سوق

المنافسة التامة حيث تكون جميع السلع المنتجة متجانسة تماما ولا يستطيع المشتري التمييز بين سلعة منشأة أو أخرى.

- حرية الدخول إلى السوق والخروج منه:

فالدخول أو الخروج من السوق يعتبر أسهل نسبيا إذ ليس هناك عوائق دخول رئيسية، فالقيود قليلة جدا في العادة وإذا وجدت فإنها تكون مفروضة من السلطات الحكومية ويكون من السهل التعامل معها مثل الحصول على التراخيص الصحية المطلوبة لفتح مطعم جديد مثلا، وبهذه الخاصية يتشابه سوق المنافسة الإحتكارية مع المنافسة التامة.

4- سوق احتكار القلة:

يقترّب هيكل سوق احتكار القلة من هيكل الإحتكار التام، ويتسم بأهم الخصائص التالية:

4-1- خصائص سوق إحتكار القلة:

- وجود عدد قليل من المنشآت التي تسيطر على الصناعة:

وهنا يثار السؤال حول تعريف عدد قليل من المنشآت وكيفية سيطرتها على الصناعة، أن البعض يشير إلى أن عدد المنشآت يجب أن لا يتجاوز عدد أصابع اليد حتى يعتبر السوق احتكار قلة والبعض الآخر يحاول الإجابة على هذا السؤال من خلال إطلاق تعبير الثلاثة الكبار أو الأربعة الأولى أو الأخوات السبع.... وغيرها.

بشكل عام فإن هذه المنشآت على قلتها تسيطر على الصناعة إذا كانت تستحوذ على نسبة كبيرة من الإنتاج أو المبيعات في السوق تعارف على أن تزيد عن 50% من إجمالي الصناعة، ومثال على ذلك صناعة الطائرات، صناعة السيارات، صناعة الحديد والصلب والبتروكيماويات وغيرها.

- الإعتدال المتبادل بين المنشآت:

إن قلة محدودة عدد المنشآت في صناعة احتكار القلة يجعل كل واحدة منها تعتمد في إتخاذ قراراتها على توقعاتها بردود أفعال المنشآت الأخرى المنافسة عند إتخاذها لأي قرار يتعلق بالتسعير أو الإنتاج.

- وجود قيود وعوائق قوية أمام الدخول إلى سوق احتكار القلة:

ومن أمثلتها ضخامة حجم التمويل اللازم، القيود القانونية ووفورات الحجم الكبير.... وغيرها.

إن دخول أي منشأة إلى صناعة احتكار القلة يجب أن يكون قائما على أساس النتائج بحجم كبير بالنسبة للحجم الكلي للسوق كهدف أساسي للمنشأة تسعى إلى تحقيقه من أجل الحصول على تكلفة منخفضة للوحدة من الناتج لذا فإن عددا قليلا جدا من المنشآت ذات الحجم الكبير وذات الكفاءة في التكاليف أن تغطي الطلب على منشآت ذات الحجم الكبير وذات الكفاءة في التكاليف يمكن أن تغطي الطلب على منتجات الصناعة ومثال على ذلك صناعة السيارات.

3. العوامل المحددة لنطاق السوق:

يمكن تلخيص العوامل المحددة لنطاق على النحو التالي:

1- نوع السلعة:

يتأثر نطاق السوق بشكل واضح بنوعية السلع التي يتم التعامل بها، فالسلع التي لا يمكن الاحتفاظ بها لفترات طويلة خوفا من تعرضها للتلف فإنه بلا شك ستكون ذات نشاط محلي وعمليات تداولها بين البائعين والمشتريين سيكون ضمن سوق محلي بينما السلع الصناعية مثلا قابلة للتخزين والنقل دون الخوف من نقلها مما قد تصبح سواقا عالمية تتداولها الأيدي في مختلف أرجاء العالم.

2- العادات والتقاليد:

إن للعادات والتقاليد دورا هاما في تحديد نطاق السوق، فإنه وبلا شك توجد الكثير من السلع لا يمكن تداولها والقيام بعمليات البيع على المستوى الدولي بسبب رفض بعض المجتمعات لتلك السلع التي قد تعتبر بمقياسهم الخاص لا تتوافق مع عاداتهم وتقاليدهم وبالتالي يتم التركيز على ترويج وبيع تلك السلعة في أسواق محلية محددة تلقى قبولا عاما من كافة فئات المجتمع.

3- سهولة الإتصال بين البائعين والمشتريين:

إن تقدم الوسائل التكنولوجية المختلفة ساعد وسهل عملية الإتصال ما بين البائع والمشتري مما كان له أثر هام في زيادة النشاط الإقتصادي في الأسواق، فسرعة الإتصال والانتقال أدى إلى زيادة وتنشيط التبادلات الإقتصادية في مختلف السواق.

4- تكاليف النقل والتأمين:

إن ارتفاع نفقات النقل والتأمين لعدد من السلع يجبر المنتج بتحديد نشاطه في نطاق ضيق للنشاط الإقتصادي ربما يكون في سوق محلي أو كحد أقصى في سوق إقليمي على الرغم أن تكاليف إنتاج هذه السلعة في دول أخرى ربما تكون بعيدة هي أقل بكثير من تكلفة إنتاجها في بلد المنتج.

5- التشريعات والنظم الإقتصادية:

تلعب التشريعات والنظم الإقتصادية دورا هاما في تحديد نطاق السوق، فقيام الدولة بفرض ضرائب مرتفعة على استيراد السلعة يعمل على الحد من انتشارها في أسواق أخرى أو قد تعمل الدولة أيضا على فرض نظام الحصص ورخصة الإستيراد مما قد يكون له الأثر نفسه على كميات السلع وإمكانية نقلها إلى أسواق أخرى وبالتالي الحد من نطاق السوق.

4. آليات السوق:

يعمل السوق بتركيب مجموعة من الآليات وتتمثل هذه الآليات فيما يلي:

1- آلية الطلب:

وهي الآلية التي توضح العلاقة بين السلع المرغوب في شرائها والأسعار المرافقة لها.

1-1- مفهوم الطلب:

يعرف الطلب على أنه تلك الكميات التي يرغب المستهلك ويستطيع الحصول عليها بأسعار مختلفة وخلال فترة زمنية محددة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

1-2- قانون الطلب:

هو عبارة عن تعبير رياضي عن العلاقة العكسية بين سعر السلعة المطلوبة والكميات المطلوبة منها، حيث تتغير تغيرا عكسيا مع تغير السعر فتزيد بإنخفاضه وتقل بإرتفاعه مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، إلا أن هذا القانون لا يطبق على بعض السلع في بعض الحالات وتسمى إستثناءات قانون الطلب ويعطى بالعلاقة التالية:

$$QD=a-bP$$

1-3- إستثناءات قانون الطلب:

هناك بعض الحالات التي ل يمكن فيها تطابق العلكة العكسية بين السعر والكميات المطلوبة وهي:

- حالة التباهي والتفاخر: أي أنه يوجد بعض الأفراد لديهم نزعة ذاتية تميل للتباهي عند إقتناء بعض السلع والخدمات الغالية الثمن أو يزداد إقتنائهم للسلع التي ترتفع أسعارها بدافع التفاخر والتباهي عند حيازتها وتبرز بالنسبة لبعض المجوهرات والسيارات المتميزة والمنحوتات.
- مسابرة المجموعة أو الركب: أي ميل بعض الأشخاص لفكرة التقليد في الشراء فالتالب مثلا يشتري الألبسة التي إشتراها زملاؤه مما يساهم في زيادة الطلب عليها.
- نزعة التمايز والإنفردية: أي أن بعض المستهلكين لديهم نزعة لشراء سلع ولو تزايد ثمنها بدافع التميز عن الآخرين.
- الظروف الإستثنائية: تؤدي الظروف الإستثنائية كالحرب إلى زيادة الإقبال على السلع الغذائية على الرغم من إرتفاع أسعارها فيحدث عكس قانون الطلب.

1-4- جدول الطلب:

يعرف جدول الطلب على أنه البيان الذي يوضح الكمية المشتراة من سلعة معينة عند أسعار معينة، والجدول الموالي يوضح ذلك.

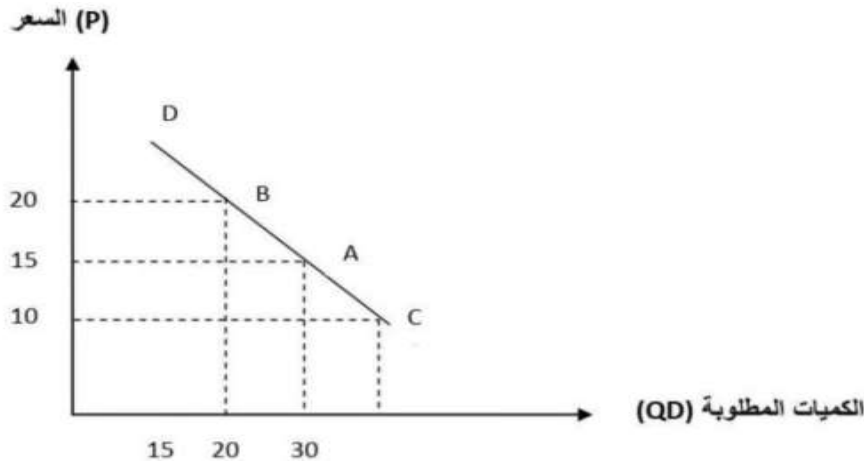
الجدول (01): جدول الطلب

الكمية المطلوبة QDX	سعر السلعة PX
10	25
20	20
30	15
40	10

1-5- منحني الطلب:

فيحبر المحور الرأسي عن أسعار السلعة والمحور الفقي يعبر عن الكمية المشتراة من السلعة عند سعر مفترض، بحيث يكون إنحدار المنحنى من أعلى اليسار إلى أسفل اليمين دلالة على العلاقة العكسية بين الكميات المطلوبة والسعار الموافقة لها والمنحنى الموالي يوضح ذلك.

الشكل (01): منحني الطلب



2- آلية العرض:

وتوضح لنا كيفية تناسب الكميات المعروضة من سلعة ما مع أسعارها في السوق.

2-1- مفهوم العرض:

هو تلك الكميات من السلعة التي يكون المنتجون راغبين وقادرين على توفيرها بهدف البيع عند أثمان مختلفة وسيكونون بشكل عام راغبين وقادرين على بيع كميات أكبر من السلعة عند الأثمان الأدنى عند توفر الظروف الأخرى أو ثباتها.

2-2- قانون العرض:

هو عبارة عن تعبير رياضي عن العلاقة الطردية بين سعر السلعة المعروضة والكميات المعروضة منها، حيث تتغير تغيراً طردياً مع تغير السعر فتزيد بارتفاعه وتقل بإنخفاضه مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، ويعطى بالعلاقة التالية:

$$QS=c+dP$$

2-2- محددات العرض:

هناك عدة عوامل تؤثر على الكميات المعروضة من السلع بخلاف سعر السلعة أهمها ما يلي:

- أسعار عناصر الإنتاج: إذا ارتفعت أسعار عناصر الإنتاج المستخدمة في عملية الإنتاج يؤدي إلى إنخفاض الأرباح مما يساهم في تخفيض العرض من السلعة والعكس صحيح.
- التقدم التكنولوجي: فكلما استخدم المنتج آلات متطورة كلما زاد عرضه من السلع.
- أسعار السلع الأخرى: إن ارتفاع أسعار السلع الأخرى مع ثبات سعر السلعة المعنية سيدفع المنتج إلى تخفيضه للإنتاج والذهاب نحو السلع الأخرى التي يرتفع ثمنها في السوق للحصول على عوائد كبيرة والعكس صحيح.
- توقعات المنتجين: إن توقعات المنتجين بزيادة سعر سلعة ما يساهم في ارتفاع عرضهم لها والعكس في حالة توقعهم بإنخفاض سعرها مستقبلاً.

2-3- جدول العرض:

هو جدول يبين فيه ارتفاع الكميات المعروضة من السلعة مع ارتفاع أسعارها في شكل علاقة طردية، والجدول الموالي يوضح ذلك.

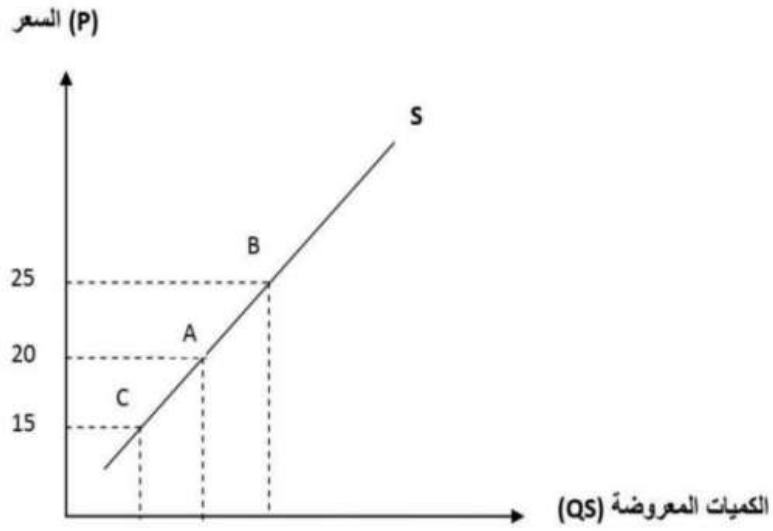
الجدول (02): جدول العرض

الكمية المعروضة QSX	سعر السلعة PX
5	10
10	15
15	20
20	25

4-2 منحنى العرض:

هو منحنى يمثل مختلف الثنائيات، حيث يمثل العلاقة الطردية بين الكميات المعروضة من سلعة ما مع الأسعار الموافقة لها والشكل الموالي يوضح منحنى العرض.

الشكل (02): منحنى العرض



المحاضرة الثامنة: النظام الإقتصادي والسياسات الإقتصادية.

1. النظام الإقتصادي:

1- ماهية النظام الإقتصادي :

من الصعوبة وضع تعريف يحدد ماهية النظام الإقتصادي ومفهومه ، لإرتباط النظام الإقتصادي بالجوانب النظرية والفكرية ، وبالجوانب التطبيقية الواقعية ، وبالجوانب الأخرى كافة الإجتماعية والسياسية والدينية والثقافية وغيرها ، إضافة إلى إختلاف وجهات النظر بخصوص ما يعنيه النظام الإقتصادي نتيجة

الإختلاف في المعتقدات والإيديولوجيات

2- تعريف النظام الإقتصادي :

يمثل مجموعة من المتغيرات الأساسية التي تحدد أداء إقتصاد معين كملكية وسائل الإنتاج وأهداف المجتمع ، وذلك بإعتبار أن وسائل الإنتاج هي التي يتم إستخدامها للقيام بالنشاطات الإقتصادية التي تحقق الأهداف.

- النظام الإقتصادي يعني مجموعة من الحوافز والوسائل الكلية التي يتم تفصيلها من بين الأهداف البديلة للنشاط الإقتصادي الذي يتم تحديده وكيفية التنسيق فيما بينها لتحقيق الأهداف.

- النظام الإقتصادي هو مجموعة القواعد والمبادئ التي تحدد الوسائل ، المؤسسات والإجراءات لأداء النشاطات الإقتصادية ونموها بما يحقق الإستخدام الكامل والكفاء للموارد ، وبما يحقق تلبية هذه النشاطات لإحتياجات الأفراد والمجتمع المتطورة وبصورة عادلة النظام الإقتصادي هو مجموعة العلاقات الاقتصادية والقانونية والاجتماعية التي تحكم سير الاقتصادية في مجتمع ما وفي فترة زمنية معينة

الحياة ومن خلال ذلك نجد أن النظام الإقتصادي يركز على مجموعة العلاقات والقواعد والأسس التي تحكم التفاعل والتأثير المتبادل بين الحاجات البشرية من جهة ، والموارد الطبيعية والبشرية والمعرفية والتقنية المتاحة من جهة أخرى.

ويعد النظام الإقتصادي جزءاً لا يتجزأ من النظام الاجتماعي العام يتأثر به ويؤثر فيه.

3- السمات الأساسية للنظام الإقتصادي:

توجد العديد من السمات الخاصة بكل نظام إقتصادي ، إلا أن هنالك سمات يتم إعتبارها سمات أساسية للنظام الإقتصادي ، مع الإختلاف في درجة الأهمية والتركيز على كل منها قياسا بالأخرى ، ومن أبرز هذه السمات الأساسية ما يلي:

- الملكية: والتي تتصل بمجموعة حقوق أهمها ، حق التصرف ، حق الإستعمال والإستخدام ، وحق الإنتفاع بالشيء موضوع الملكية أو الخدمات التي يولدها إستعماله ، والملكية كسمة أساسية للنظام الإقتصادي تمثلها ملكية وسائل الإنتاج والنشاطات الإقتصادية .

الآلية التي يتم بموجبها إتخاذ القرارات الخاصة بالنشاطات الإقتصادية والقيام بهذه النشاطات والتوسع فيها وبالذات الإنتاجية منها.

-الهدف: أي تحديد الهدف أو الأهداف التي يسعى النظام الإقتصادي إلى تحقيقها .

4- وظائف النظام الإقتصادي:

من المعروف أن أي نظام إقتصادي مهما كان نوعه، يجب أن يقوم بمجموعة من الوظائف الأساسية المرتبطة ببعضها البعض وهي على النحو التالي:

-تحديد نوع الإنتاج وكميته في كل ضروب النشاطات الإقتصادية.

-تنظيم الإنتاج، أي الكيفية التي يتم بها الإنتاج في جميع السلع والخدمات توزيع الدخل الوطني بين عناصر الإنتاج المختلفة التي أسهمت في تحقيقه.

-توزيع السلع والخدمات في الوقت القصير الذي تكون فيه كمية السلع المعروضة محدودة المحافظة على الطاقة الإنتاجية للإقتصاد أو توسيعها (ضمان النمو الإقتصادي).

ومن خلال هذه الوظائف يتضح لنا أن الربط بين النظام الإقتصادي وبين الحلول التي يوفرها للمشكلات التي تثيرها الندرة والإعتماد المتبادل بتحديدته لتركيب الإنتاج وخصائصه وتوزيع الدخل ومعدل.

5- أهداف النظام الإقتصادي:

تختلف الأهداف التي يمكن للنظم الإقتصادية تحقيقها أو السعي لتحقيقها من نظام إقتصادي وحسب سماته وطبيعته ، وما يستند إليه من أسس ، ووفقا لآليته ، وما يتخذه من وسائل ، وما يقوم به من نشاطات، وبإستخدام الصيغ والإجراءات التي تسهم في هذا التحقيق ، وكذلك تختلف من دولة لأخرى ومن وقت لآخر ، وحتى في ظل نظام إقتصاد معين ومراعاة لحالة الإقتصاد وحاجته ، ورغم ذلك هناك العديد من الأهداف العامة التي يمكن لكافة النظم الإقتصادية أن تحققها ، أو تسعى لتحقيقها ، ومن هذه الأهداف مايلي :

النمو الإقتصادي: والذي يتمثل بزيادة حجم الإنتاج الحقيقي الذي يولده الإقتصاد المعين ، وزيادة حصة الفرد من الناتج الحقيقي عبر الزمن.

الكفاءة: وتعني مدى الفعالية التي يستخدم بها النظام الإقتصادي موارده وإمكاناته الإقتصادية في الفترة الزمنية المعينة.

الإستقرار الإقتصادي: والذي يتضمن تحقيق الإستقرار الداخلي ، أي إستقرار المستوى العام للأسعار والذي هو المتوسط العام لأسعار جميع السلع والخدمات في الإقتصاد ، والذي يتحقق بالتوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي في الإقتصاد .

العدالة: والتي يمكن أن تتحقق من خلال الآلية التي يعمل بموجبها ، وبما يضمن قيامه بنشاطاته وبالصيغ التي تؤدي بها هذه النشاطات.

أهداف التنمية: أي مدى قدرة النظام الإقتصادي من خلال سماته الأساسية ونشاطاته ، والصيغ والأساليب والوسائل والإجراءات التي تتم بها هذه النشاطات على تحقيق أهداف التنمية.

الحفاظ على الوجود الوطني والقومي: والذي يرتبط بمدى قدرة النظام وكفاءته ونجاحه في الحفاظ على وجود المجتمع ، وإحتفاظه بهويته الوطنية والقومية وبما يضمن إستقلاله ، وذلك بإمتلاك القوة السياسية والعسكرية والإجتماعية إضافة إلى القوة الإقتصادية.

6- تصنيفات النظم الاقتصادية (حسب تطورها التاريخي):

بالرغم من اختلاف الباحثين في وضع معايير مشتركة في تحديد وتصنيف الأنظمة الاقتصادية، إلا أنه يمكننا اعتماد التصنيف التالي لشموليته، فقد عرف الإنسان منذ القدم و طبق العديد من النظم الاقتصادية المختلفة من حيث أسلوب الإنتاج و توزيعه مكانا و زمانا، و هذه النظم الاقتصادية حسب تطورها التاريخي يمكن تصنيفها إلى:

1- نظم اقتصادية قبل المرحلة الرأسمالية (النظام الاقتصادي : البدائي /العبودي / الإقطاعي).

2- نظم اقتصادية بعد المرحلة الرأسمالية (النظام الاقتصادي: الرأسمالي / الاشتراكي / المختلط/

الإسلامي).

1- النظم الاقتصادية قبل المرحلة الرأسمالية :

1-1- النظام الاقتصادي البدائي:

تعد المشاعية البدائية أول نظام اقتصادي اجتماعي في التاريخ ، وكانت وسائل الإنتاج التي استخدمها الإنسان بسيطة وبدائية ، كما كانت مهارات العمل وخبرة الأفراد ومعرفتهم قليلة جداً، فالحياة الاقتصادية في هذه المرحلة كانت تربط الإنسان مباشرة بالطبيعة ، بحيث تركز جهد الإنسان و إنتاجه في صيد الحيوانات و اقتطاف الثمار و الخيرات التي توجد بها الأرض ، فلم يكن يملك آلات و رأس مال ليحول إنتاجه ، بل مجرد أدوات بسيطة كالعصا أو الحجر لتحصيل قوته اليومي، و بالتدريج بدأ الإنسان يدخل تحسينات على أدوات إنتاجه الحجرية و الخشبية و العظمية ليحصل بواسطتها على كميات أكبر من المواد اللازمة لتحسين معيشته وقد تحقق له ذلك من خلال:

- اكتشاف النار الذي سمح له باكتشاف مصادر جديدة للغذاء، وللوقاية من البرد، وكذلك لصنع بعض الأدوات المنزلية من الطين والخشب.

- اكتشاف بعض المعادن كالبرونز والحديد.

- اكتشاف القوس وأدوات الصيد، الأمر الذي زاد من مصادر الغذاء وساعد على تربية الحيوانات بعد اصطياها.

- تعلم مبادئ الزراعة و الفلاحة.

- علاقات الإنتاج: لم يكن في مقدور الأفراد مواجهة الطبيعة إلا بتجميع جهودهم وتضافرها، فتجمعوا حينها و شكلوا

قبائل وجماعات، وكان اقتصاد القبيلة يدور بصورة مشتركة لتأمين حاجاتهم عن طريق إقامة علاقات إنتاجية قائمة

على الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج ، فاضطرارهم للتعاون و توافر أدوات عمل بسيطة متاحة من الطبيعة لم تسمح بتملكها لأشخاص أو مجموعات معينة داخل القبيلة ، بل كانت و مشتركة بين أفراد القبيلة.

أما بالنسبة لتوزيع المنتجات فكان يتم ضمن كميات متساوية و قليلة للحفاظ على البقاء، و لم تكن هناك حاجة للنقود و الأسواق للمبادلة ، إلى أن تم استخدام المقايضة لاحقاً.

والملاحظ على النشاط الاقتصادي للمجتمعات البدائية أنه كان قائماً على أساس المساواة و مشاركة الرجل و المرأة في العمل معا ، حيث ظهر أول تقسيم اجتماعي للعمل حسب الجنس و العمل، فتخصص النساء في تربية الأطفال و جني الثمار و أعمال البيت، بينما تخصص الرجال في الصيد و الزرع..، كما عرفت المجتمعات البدائية ظهور حرفيين مختصين في إنتاج صناعات معينة كصناعة التعدين و الحياكة و صنع الأسلحة إلى جانب قسم آخر يختص في الزراعة.

1-2- النظام الاقتصادي العبودي:

يعد نظام الرق Slavery أو العبودية، الذي حل محل النظام المشاعي البدائي ، أول نظام في التاريخ يقوم على الانقسام والاستغلال الطبقي للإنسان لأخيه الإنسان، وهناك عدة عوامل ساهمت في ظهور

هذا النظام الاقتصادي، أهمها:

- التقسيم الاجتماعي المستمر للعمل .

- ظهور إمكانية العمل الفردي نتيجة تطور وسائل و إنتاجية العمل.

- ظهور الملكية الفردية و ما ترتب عنها من علاقات اقتصادية جديدة أدخلت بنظام التوزيع المتساوي لمنتجات العمل.

يمكن إجمال خصائص النشاط الاقتصادي في ظل المجتمع العبودي في النقاط التالية:

- شكلت طبقة العبيد الأساس الاقتصادي لعملية الإنتاج و الوسيلة الأساسية للثروات في المجتمع العبودي فلم تعد

المجموعة القبلية تعمل لسد حاجاتها الاقتصادية، بل أصبحت طبقة من المجتمع تعمل من أجل تحقيق فائض بالنسبة لطبقة الأسياد.

- عرفت وسائل الإنتاج تطوراً ملحوظاً في هذه المرحلة، بحيث اكتشف الإنسان الكثير من الآلات الوسائل البناء و التشييد و الزراعة.

- تقسيم العمل على أساس طبقي اجتماعي إلى عمل جسدي و آخر ذهني ، فالعمل الجسدي تخصص له الأرقاء للإنتاج المادي ، فقد اقتصوا في أعمال البناء و التشييد و المناجم و شق الطرقات...، في حين كان العمل الذهني من نصيب الأسياد الذين اقتصوا بالإدارة الحكومية والسياسة والفلسفة والشعر والأدب والفن، إلى جانب العمل الحرفي الذي اقتص فيه الحرفيين و كذلك النشاط التجاري للمرابين و صغار

1-3-1- النظام الاقتصادي الإقطاعي (نظام الاقتصاد المغلق) :

هو النظام الاقتصادي الذي كان سائدا في عصر الإقطاع في العصور الوسطى.

1-3-1- خصائص النظام الإقتصادي الإقطاعي:

- إن الدوافع الاقتصادية في هذا النظام تتمثل في تحقيق الاكتفاء الذاتي للإقطاعي والفلاحين الذين يعملون ضمن ممتلكاته، فليس الغاية من العمل هو زيادة الرفاهية بل مجرد الحفاظ على ما هو ضروري ومألوف ، وبمعنى آخر الاقتصاد هنا هو " اقتصاد الحاجة" أي الاقتصاد الذي تتحدد أهدافه بانتهاء أراضي الإقطاعي.
- من ناحية التنظيم الحقوقي و الاجتماعي في هذا النظام فإنها تركز على إعطاء كل صلاحيات اتخاذ القرار في يد الإقطاعي، الذي يملك السلطة السياسية المطلقة على مقاطعته من الناحية البشرية، أو بالنسبة لتوزيع الدخل الاقتصادي.

ويقوم النظام الإقطاعي على ملكية طبقة الإقطاعيين لوسائل الإنتاج "الأرض" واستغلال الفلاحين. وفي مرحلة تكون النظام الإقطاعي بدأت تتحدد السمات الرئيسية لأسلوب الإنتاج الإقطاعي، وخاصة ظهور الملكية العقارية الإقطاعية ، و ظهور أنواع من الريع العقاري الإقطاعي بوصفه نوعاً اقتصادياً مميزاً لعلاقات الإنتاج في هذا النظام.

أما من الناحية التقنية فأدوات الإنتاج ظلت بدائية بسيطة و محدودة ، لا تعرف التطور و الاختراع

فالتطور في وسائل الإنتاج يحتاج إلى حافز أساسي عملي يتعلق بزيادة الطلب على المنتجات ، حافر فكري يتعلق بضرورة توفر بيئة فكرية تساعد على التفكير و هذا ما كان غائبا بشكل مطلق في هذه المرحلة من تاريخ أوروبا ، بحيث أن الكنيسة احتكرت المعرفة و رفضت أي محاولات للتفكير والتأمل سعيا منها للحفاظ على الوضع القائم لضمان استمرار استفادتها من نتائج هذا التنظيم و استمرار هيمنتها على الحياة بكافة مجالاتها.

و عموما يمكن إبراز أهم السمات الأساسية لهذا النظام الاقتصادي في النقاط التالية :

- أنه نظام اقتصادي مغلق، استمر لفترة يقوم على الاكتفاء الذاتي أو الإنتاج بغرض الاستهلاك.
- يمثل النشاط الزراعي النشاط الاقتصادي الرئيسي، و إلى جانبه ظهر كذلك النشاط الحرفي و الذي اعتبر من مميزات الحياة الاقتصادية في هذه المرحلة، ومع هذا النشاط أصبح الإنتاج يتم بغرض التبادل، وإن كان على نطاق محدود .
- تمثلت القوى الإنتاجية أو أدوات الإنتاج الأساسية، والتي تشمل أساساً الأرض والعمل ورأس المال والمهارات التنظيمية، القوى في عامل الأرض والعمل.
- بالرغم من تزايد أهمية السوق بمرور السنين، كانت على وجه التحديد جانباً ثانوياً من جوانب الحياة الاقتصادية في العصور الوسطى.

2- النظم الاقتصادية بعد المرحلة الرأسمالية :

2-1- النظام الاقتصادي الرأسمالي (الرأسمالية / الاقتصاد الحر / الليبرالي):

بعد أن استقر النظام الاقتصادي الإقطاعي في فترة العصور الوسطى، ظهرت جملة من العوامل التي غيرت طبيعة البنية الاجتماعية و السياسية في تلك المرحلة و مهدت لظهور نظام اقتصادي جديد قام على أنقاض النظام الإقطاعي ، عرف هذا النظام بالنظام الاقتصادي الرأسمالي.

2-1-1- تعريف النظام الاقتصادي الرأسمالي.

يعرف نظام الاقتصاد الرأسمالي بأنه (الرأسمالية / Capitalisme) " نظام اقتصادي يتميز بنمط من الإنتاج يرتكز على تقسيم المجتمع إلى طبقتين أساسيتين: طبقة مالكي وسائل الإنتاج (الأرض، المواد الأولية آلات و أدوات العمل) ، سواءا كانت مكونة من أفراد أو شركات أو مؤسسات الذين يشترون قوة العمل لتشغيل مشروعاتهم ، و طبقة (العمال) المجبرة على بيع قوة عملها ، لأن ليس لأفرادها وسائل الإنتاج ولا رأس المال الذي يتيح لهم العمل لحسابهم الخاص.

2-1-2- عوامل نشأة النظام الرأسمالي.

- تراكم رأس المال.

-زيادة عدد السكان.

- التطورات الصناعية و التقنية.

- التطورات السياسية وظهور الدولة القومية الحديثة.

- الاكتشافات الجغرافية والفتوحات الأوروبية .

2-1-3- خصائص النظام الرأسمالي .

- الربح: إن دافع الحياة الاقتصادية هو دافع فردي مصلي، يتلخص في البحث عن الربح إلى أكبر حد

تسمح به السوق، فالوحدات الاقتصادية داخل النظام الرأسمالي تسعى دائماً لزيادة كمية الربح للمنتج وزيادة المنفعة للمستهلك فالفرد هنا يقوم بوظيفة مزدوجة في النظام الاقتصادي مرة بصفته منتجاً ومرة بصفته مستهلكاً، ولكنه دائماً مدفوع بالدافع الاقتصادي أي تحقيق مصلحته الشخصية .

- مبدأ الملكية الخاصة و حرية التعاقد و العمل: الملكية الخاصة لعناصر الإنتاج، حيث أن الفرد حر في إمتلاك ما يشاء وبأي قدر ، وحر في التعاقد والعمل في النشاط الذي يرغبه وإنشاء المشروعات الخاصة مهما كان حجمها أو شكلها الثانوي أو مجال نشاطها .

- آلية السوق أو نظام السوق: يقوم النظام الرأسمالي بحل المشكلة الاقتصادية عن طريق آلية السوق أو آلية السعر ، حيث تتفاعل قوى العرض والطلب لتحديد السعر وتحقيق رغبات المنتجين (أقصى ربح) والمستهلكين (أقصى إشباع).

-عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للأفراد: يعمل النظام الرأسمالي على تقييد دور الدولة في النشاط الاقتصادي وحصص دورها في الرعاية ، العدل والأمن ، أما نشاط الإقتصادي فيترك أمره كلياً للأفراد.

2-2- النظام الاقتصادي الاشتراكي (نظام الإنتاج الجماعي):

أدى تطبيق النظام الاقتصادي الرأسمالي في العديد من الدول الأوروبية منذ منتصف القرن الثامن عشر إلى ظهور العديد من المشاكل التي صاحبت تطبيق هذا النظام على أرض الواقع ، أوجبت التفكير في ضرورة تغيير الأوضاع و تقديم نظام اقتصادي بديل عنه، قادر على تجاوز الاختلالات التي عرفتھا المجتمعات الأوروبية على الصعيد الاجتماعي و الاقتصادي، و مع بداية القرن التاسع عشر، ظهرت الفكرة الاشتراكية، كرد فعل للدمار و الاختلال الذي نتج عن استتباب الأمر للرأسمالية الصاعدة.

2-2-1- تعريف النظام الاقتصادي الاشتراكي :

يطلق لفظ الاشتراكية Socialism للتعبير عن الكثير من المعاني المختلفة، فأحياناً يطلق على مجرد

تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وبذلك تكون الاشتراكية نقيضاً لسياسة الحرية الاقتصادية، كما يطلق أحياناً، للتعبير عن تدخل الدولة في حياة العمال ، والطبقات الفقيرة بهدف سن التشريعات الاجتماعية والاقتصادية ، التي تخفف معاناتهم وتمنحهم بعض المزايا.

إلا أن الاشتراكية، من الناحية العلمية، تعني النظام الذي تؤول فيه ملكية مواد الإنتاج، والأراضي والآلات والمصانع للدولة ، بمعنى آخر فإن الاشتراكية على خلاف ما تقتضيه الرأسمالية، تقوم على الملكية الجماعية لعناصر الإنتاج المختلفة.

2-2-2- الظروف و العوامل التي مهدت لظهور الاشتراكية كبديل للنظام الرأسمالي :

- انتقاد لاذع للرأسمالية و أسسها القانونية والفلسفية، واعتبارها نظاما يساعد على استغلال طبقات اجتماعية لطبقات أخرى.

- اعتقاد بإمكانية تغيير البنيات الاجتماعية من طرف كل أعضاء المجتمع فقط على أساس النظام الرأسمالي.

- تقديم اقتراحات ونماذج لمجتمعات جديدة يكون الأفراد فيها متساوون ولا تعرف الاستغلال.

ويمكن إجمال الانتقادات التي وجهت للرأسمالية ، وشكلت في الوقت ذاته دافع لضرورة التغيير نحو الاشتراكية ،

في النقاط التالية:

- نشر الأثانية التي تهدد التماسك الاجتماعي، الناجمة عن تكريس مبدأ الملكية الخاصة ، حيث يتحكم فرد أو أفراد قلائل بالأسواق تحقيقاً لمصالحهم الذاتية دون تقدير لحاجة المجتمع أو احترام للمصلحة العامة.

- انتشار اللامساواة الاجتماعية و سوء التوزيع العادل للمداخيل و الثروات .

- ابتزاز الأيدي العاملة.

- انتشار البطالة.

- الاحتكار .

- الرأسمالية تنظر إلى الإنسان على أنه كائن مادي وتتعامل معه بعيداً عن ميوله الروحية والأخلاقية، داعية وبين الأخلاق.

- المزاومة والمنافسة فبنية الرأسمالية تجعل الحياة ميدان سباق ، إذ يتنافس الجميع في سبيل إحراز الغلبة وتتحول الحياة عندها إلى غابة يأكل القوي فيها الضعيف ، وكثيراً ما يؤدي ذلك إلى إفلاس المصانع والشركات الصغيرة والمتوسطة ، لعدم قدرتها على منافسة الشركات الكبرى الاحتكارية.

- خلق حالة صراع مستمر داخل المجتمع بين طبقتين إحداهما مبتزة يههما جمع المال بكل السبل وأخرى محرومة تبحث عن المقومات الأساسية لحياتها.

- الاستعمار وذلك أن الرأسمالية بدافع البحث عن المواد الأولية ، وبدافع البحث عن أسواق جديدة لتسويق المنتجات تدخل في غمار استعمار الشعوب والأمم استعماراً اقتصادياً أولاً وفكرياً وسياسياً وثقافياً عامة وذلك فضلاً عن استرقاق الشعوب وتسخير الأيدي العاملة فيها لمصلحتها.

2-2-3- خصائص النظام الاقتصادي الاشتراكي:

- سيادة الملكية العامة لعناصر الإنتاج والتي تمتلكها الدولة أما الملكية الخاصة فهي محصورة في أضيق نطاق.

- يقوم النظام الإشتراكي على فلسفة جماعية هدفها الأساسي المصلحة العامة وليس المصلحة الخاصة حيث أن الهدف هو تحقيق الكفاية أي حسن إستغلال الموارد الإقتصادية والعدل أي عدالة توزيع الدخول والثروات في المجتمع بين مختلف أفراده .

- يقوم النظام الإشتراكي بحل المشكلة الإقتصادية عن طريق آلية التخطيط ، حيث تقوم الدولة بإتباع أسلوب التخطيط المركزي الشامل في توزيع موارد المجتمع بين القطاعات والأنشطة الإقتصادية المختلفة بقصد إشباع حاجات المجتمع .

- الدور الواسع للدولة ، حيث تتميز بدرجة عالية من المركزية في إتخاذ القرارات التي تقوم بها السلطات التخطيطية الحكومية ، وفي هذا النظام يكون دور الأفراد محدودا ويخضع سلوكهم تبعا للأوامر الصادرة من الأجهزة المركزية .

- التخطيط المركزي للاقتصاد القومي .

2-3- النظام الإقتصاد المختلط :

يعرف النظام الإقتصادي المختلط بالنظام الذي يجمع جوانب مختلطة من النظامين الإقتصاديين الرأسمالي والإشتراكي ، لذلك فهو يحمي الملكية الخاصة، ويسمح ضمن مستويات محددة بالحرية الإقتصادية لاستخدام رأس المال، ويسمح أيضا للحكومات بالتدخل في الأنشطة الإقتصادية من أجل تحقيق بعض الأهداف الإجتماعية .

2-3-1- خصائص النظام الإقتصادي المختلط:

- وجود القطاع العام جنبا الى جنب مع القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي .

وجود التخطيط او التوجيه الحكومي والية السوق معا

- تقوم الدولة بمراقبه نشاطات القطاع الخاص .

- حماية سيادة المستهلك .

- تأمين الدولة لمصالح العمل والعمال ضد البطالة.

- القضاء على عوامل الإحتكار التي قد تقضي على كفاءة جهاز الأسعار .

- تنظيم الإنتاج بما يحقق سياسة التوظيف الكامل .

- تنفيذ سياسة تثبيت الأسعار

- ضمان النمو الإقتصادي للإنتاج القومي

2-4- النظام الإقتصادي الإسلامي:

2-4-1- تعريف النظام الإقتصادي الإسلامي:

يعرف النظام الإقتصادي الإسلامي بأنه "مجموعة القواعد المنبثقة من الأصول الإسلامية (القرآن والسنة والاجتهاد الفقهي الإقتصادي) ، التي تعني بالمعاملات الإقتصادية داخل المجتمع" وهناك تعريف آخر بأنه "مجموعة الأهداف والقواعد والمؤسسات التي يفضل المجتمع مراعاتها في حياته المعيشية".

كما يعرف الإقتصاد الإسلامي " بأنه علم إكتساب الثروة والدخل والتصرف بهما ، إنفاقا وإستثمارا وفق القواعد المستمدة من الدين والعقل "، أي أن الإقتصاد بحد ذاته علم المعرفة وسائل إكتساب الثروات لإستخدامها في تلبية إحتياجات المجتمع بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية -

2-4-2- خصائص النظام الإقتصادي الإسلامي :

- إقتصاد قائم على العقيدة .

- ربانية المصدر والغاية: أي أن قواعده ومبادئه مستمدة من الوحي الإلهي ، القرآن والسنة وما إستمد منهما من المصادر الإجتهدية الأخرى كالإجماع والقياس ومقاصد الشريعة الإسلامية ، وهذا يشكل الإطار الديني للنظام الإقتصادي الإسلامي .

- الجمع بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة : وهي سياسة إقتصادية متميزة ينفرد الإسلام بها وذلك بجمعه بين المصلحتين العامة والخاصة فهو يوفق ويوازن بينهما ، حيث يجعل لكل منهما دورا خاصا دون أن تتعارضوا - التكامل بين إشباع الجوانب المادية والمعنوية.

- إقرار الملكيتين العامة والخاصة : يقر الإسلام بحق الملكية الخاصة بوسائل التملك المشروعة مما يترتب عليه حفظ هذا الحق لصاحبه من الإعتداء عليه بالسرقة أو الإختلاس، وقد شرع العقوبات الكفيلة بحفظ هذا الحق، كما يترتب على هذه الملكية حق التصرف المشروع فيما يملك بالبيع والإجارة والرهن والهبة .

وأباح الإسلام الملكية العامة إلى جانب الملكية الخاصة ، بعض الأموال ومنع الأفراد من لإرتباطها بحق الجماعة حيث تكون ملكيتها ملكية مشتركة ، ويتم الإنتفاع منها بصورة مشتركة كالمرافق العامة ، مثل الطرق ، المدارس ، الحدائق ... إلخ .

- إقرار الحرية الإقتصادية المنضبطة.

- إقتصاد غير قائم على الربا.

- إقتصاد قائم على الأخلاق.

2-4-3- مبادئ النظام الإقتصادي الإسلامي:

- المال مال الله والبشر مستخلفون فيه.

- ضمان حد الكفاية لكل أفراد المجتمع.

- تحقيق العدالة الإجتماعية والتوازن الإقتصادي في المجتمع الإسلامي .

- إحترام الملكيات الخاصة .

- الحرية الإقتصادية المقيدة : أي أن الحرية الإقتصادية ليست مطلقة وإنما مقيدة بمجموعة من الإسلامية حيث أنه

من المنظور الإسلامي حرية ممارسة الأنشطة الإقتصادية مضمونة كحق مشروع المجتمع في مجال الإنتاج

والإستهلاك والإستثمار لكنها مرتبطة بمدى مشروعيتها وضمانها بعدم الإضرار

بالأفراد الآخرين وبالمجتمع والدولة.

3. السياسات الإقتصادية:

1- تعريف السياسات الإقتصادية:

تعتبر السياسة الإقتصادية أداة أدوات السياسة العامة للدولة تنتهجها بغية الحفاظ على إستقرار من النشاط الإقتصادي

وتوازنه، وتحقيق التنمية الإقتصادية التي تعتبر هدف كل المجتمعات مهما اختلفت الأنظمة الإقتصادية والإيديولوجيات

والحقبات الزمنية.

2- تصنيفات السياسات الإقتصادية:

1-2- حسب الهدف:

- سياسة الإنعاش: إعادة إطلاق الآلية الإقتصادية وإستخدام العجز الموازي وذلك برفع النشاط الإقتصادي عن

طريق تحفيز الإستثمارات ، وتقديم تسهيلات القروض ورفع الأجور والإستهلاك.

- سياسة الإنكماش: تستخدم هذه السياسة لتقليص النشاط الإقتصادي من خلال تخفيض الأسعار عن طريق الإقتطاعات الإجبارية من الدخل وتجميد الأجور وتقليص الكتلة النقدية.

- سياسة التوقف ثم الذهاب: هذه السياسة أعتمدت في بريطانيا ، تتميز بالتناوب المتسلسل بين سياستي الإنعاش والإنكماش حسب آلية كلاسيكية تعكس بنية الجهاز الإنتاجي.

-السياسة الإقتصادية الهيكلية: تتشكل أساسا من السياسات الصناعية والزراعية والإجتماعية، وتتمثل في تغيير هيكل وبنية الإقتصاد ككل في الأجل البعيد ، أي تغيير جميع هياكل المجتمع وإحداث تحولات عميقة وجذرية فيه ، من حيث أحجامها ومهامها وأنشطتها ، وجعل كافة الهياكل الإجتماعية والإقتصادية تنمو بشكل تدريجي من أجل تحسين الفعالية والأداء المستمر للجهاز الإنتاجي بغية رفع الأداء الإقتصادي الكلي.

2-2- حسب الوسائل: يمكن تصنيف السياسات الإقتصادية من حيث الوسائل إلى سياسة مالية وسياسة نقدية وسياسة تجارية.

-السياسة المالية: هي مجموعة من القواعد والإجراءات المتعلقة بإستخدام الأدوات المالية المتمثلة في الإيرادات العامة والنفقات العامة والموازنة العامة للتأثير على متغيرات الإقتصاد الكلي كالإستثمار والإنتاج والإستهلاك والإدخار بغية تجنب الآثار غير المرغوب فيها على هذه المتغيرات ، وتحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية بما يتلائم مع وضعية النشاط الإقتصادي خلال فترة معينة.

- السياسة النقدية: هي أداة من أدوات تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي ، تتكون من مجموعة من الإجراءات والتدابير والقرارات التي تقوم بها الدولة من خلال السلطة النقدية (البنك المركزي) للتحكم في الكتلة النقدية المعروضة في السوق بما يتلائم مع الوضع الإقتصادي السائد وذلك بإستخدام أدواتها الخاصة من أجل تحقيق أهداف محددة خلال فترة زمنية معينة.

كما تعرف بأنها الأداة التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على عرض النقد من خلال التحكم به لتحقيق الأهداف العامة للسياسة الإقتصادية.

- **السياسة التجارية:** هي أداة من أدوات السياسة الإقتصادية تتكون من مجموعة من الإجراءات والوسائل والقرارات التي تستخدمها الدولة في إطار معاملاتها الإقتصادية مع العالم الخارجي ، للتحكم في التجارة الخارجية وتعظيم العائد من التعامل التجاري مع الدول الأخرى ، وذلك من أجل تحقيق أهداف إقتصادية وإجتماعية وسياسية خلال فترة زمنية معينة ، بإستخدام أدوات معينة تعمل على تحرير أو تقييد النشاط التجاري الخارجي

2-3- **حسب الإستراتيجيات:** هناك سياسة تركز على الطلب وسياسة تركز على العرض.

2-4- **حسب المذهب الإقتصادي:** هناك سياسة لبرالية لا مركزية تدخلية بشكل غير مباشر وسياسة تدخلية مركزية بشكل مباشر.

3- أهداف السياسة الإقتصادية :

تسعي السياسة الإقتصادية إلى تحقيق جملة من الأهداف والتي جمعها الإقتصادي Nicolas Kaldor

1908-1986 " في أربعة أهداف نهائية ضمن ما يعرف بالمرجع السحري لـ Kaldor والتي تتمثل فيما يلي:

- **تحقيق النمو الإقتصادي:** يعتبر هذا الهدف من أهم أهداف السياسة الإقتصادية ، لا يتحقق إلا إذا كان البلد يملك إمكانيات متزايدة لإنتاج السلع والخدمات وحسب كالدور يجب أن يبلغ معدل النمو الإقتصادي بين 5 % و 6 %.

- **تحقيق التشغيل الكامل (محاربة البطالة):** أي تحقيق أقصى ما يمكن من التوظيف والعمل عند أدنى مستوى من البطالة.

- **الإستقرار في المستوى العام للأسعار (محاربة التضخم):** إن التحكم في التضخم يعتبر أولوية حتى وإن كان يتعارض مع أهداف أخرى ، وهكذا فإن الإقتصادي (كالدور) يعتقد أن النسبة المثلى للتضخم ينبغي أن تكون معدومة .

تحقيق التوازن الخارجي (توازن ميزان المدفوعات): يتمثل هدف السياسة الإقتصادية في هذا المجال

أن في تعظيم الصادرات والعائد منها لتقادي المشاكل الإقتصادية مثل المديونية وتخفيض قيمة العملة، وقد عبر (كالدور) عن التوازن الخارجي بفائض ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج الداخلي الخام الذي يجب يكون في حدود 2%.

المحاضرة التاسعة: النقود

تمهيد:

لا يعرف على وجه التحديد متى استخدم الإنسان النقود لأول مرة ولكن المتفق عليه بين المهتمين بالشؤون النقدية من الإقتصاديين بصفة عامة هو أن الحاجة إلى استعمال النقود نشأت عندما عجز نظام المقايضة عن القيام بمهمة تسهيل التبادل أمام تزايد درجات التخصص، واتساع تقسيم العمل وبالتالي تعقيد عمليتي الإنتاج والتوزيع، ومن هنا ظهرت النقود للتغلب على هذه الصعوبات.

1. التعريف النقود:

-تعرف النقود بأنها القوة الشرائية بوجه عام في التعامل، كما تعرف بأنها الشيء الذي يحدد القانون قيمتها النقدية. كما التعرف بأنها أي شيء يحظى بالقبول العام بحكم القانون في الوفاء بالتزاماته ويستخدم كوسيط في التبادل وكوحدة للحساب ومخزن للقيم وأداة لتسوية المدفوعات الآجلة.

2. خصائص النقود:

لكي تؤدي النقود وظائفها بكفاءة وفعالية عالية ينبغي أن يتوافر فيها بعض الخصائص التي نلخصها كما يلي:

1- القبول العام:

تعتبر النقود وسيلة تبادل ذات قبول عام من طرف كل الأعوان الإقتصادية (دائنين ومدنين) في كل الظروف داخل إقليم الدولة، وهذا نظرا للمنفعة التي يجنونها، جراء إستعمالهم لها، كونها تمثل قوة شرائية عامة وكذا لما تتميز به من سلطة على جميع السلع والخدمات المعروضة، أو المطلوبة في السوق، فجميع الأعوان الإقتصاديين على استعداد لتقبلها، وذلك لشعورهم بالقدرة على تحويلها إلى سلع وخدمات هم في حاجة لها في أي وقت أو مكان داخل إقليم الدولة.

2- الثبات النسبي:

حتى تؤدي النقود وظيفتها كمقياس للقيمة، يجب أن تتوفر على خاصية الثبات في القيمة، بحيث يمكن إستخدامها كمقياس لتقييم مختلف السلع والخدمات داخل الإقتصاد، ذلك أن من أهم خواص المقاييس أيا كانت أنواعها هي الثبات، فالنقود على الرغم مما يعتريها من تغيرات في قيمتها إثر إرتفاع قيم السلع والخدمات في السوق تحت ضغوط قانون العرض والطلب، وتحت تأثيرات مختلف الأزمات الإقتصادية من تضخم وإنكماش، فهي تعتبر ثابتة نسبيا إذا ما قورنت بغيرها من السلع.

3- القدرة على إبراء الذمة:

تعد النقود من أهم الوسائل المستخدمة في تبرئة الذمة، فعندما يسدد المدين لدائنه القيمة المستحقة عليه فإن الدين ينطفئ حالا، ولذلك اكتسبت النقود هذه الصفة أمام أي نوع من أنواع الإلتزامات المالية التي قد تنشأ بين مختلف الأعوان الإقتصادية، وهي تستمد قدرتها في تحقيق ذلك من قوة القانون، بالزام مختلف الأطراف المتعاملة قبولها، كوسيلة للدفع والوفاء بالديون من جهة، ومن جهة أخرى من ثقة هذه الأطراف بالجهة التي تقوم بإصدارها، كالبنك المركزي، المعزز بأجهزة السلطة التي تراقبه.

4- وحدات متجانسة وقابلة للتجزئة:

من خصائص النقود أن وحداتها متجانسة في كل دولة، حيث وحدة النقد من فئة معينة تكون نفسها في كامل التراب الوطني، كما أن هذه الوحدات قابلة للتجزئة دون أن تفقد قيمتها، وهذه الخاصية لم تكن تتميز بها مختلف أنواع السلع التي كانت تستخدم كأداة مبادلة.

3. أنواع النقود:

لم تكن النقود في أول الأمر ورقة من أحد البنوك ولا قطعة معدنية، ولكنها كانت إحدى السلع التي يتم استهلاكها أو التي تستخدم في الإنتاج، ثم تطورت النقود من نقود سلعية إلى نقود معدنية ثم بعدها صارت نقودا ورقية وأخيرا نقود مصرفية، يكوتمثل أهم أنواع النقود كآلاتي:

1- النقود السلعية:

تعد النقود السلعية أقدم صورة للنقود عرفتھا المجتمعات الإنسانية، فإزاء الصعوبات التي واجهت المقايضة كطريقة للمبادلة، تفقت ذهن الإنسان إلى إيجاد وسيط يتم على أساسه مبادلة كافة السلع في السوق بعضها ببعض، بشرط أن تكون سلعة واسعة الانتشار وتتمتع بقبول عام ونسبي بين جميع أفراد الجماعة، حيث تم اختيار إحدى السلع الهامة بالنسبة للجماعة واتخاذها كأساس أو وسيط في كافة المبادلات، فهي بذلك لها قيمة نقدية، بإعتبارها نقودا، وكذلك قيمة اقتصادية بإعتبارها سلعة.

2- النقود المعدنية:

إن الوصول إلى مرحلة النقود المعدنية بدأ بإستعمال معادن عديدة مثل الحديد، النحاس، البرونز، إلا أن هذا لم يلبث كثيرا حتى تم الإهتمام إلى المعادن النفيسة (الذهب، الفضة) لإستخدامها كنقود في التبادل، وهذا نظرا لما تتمتع به من مميزات هامة منها خفة الوزن، ارتفاع القيمة والتجانس، صالحة للتخزين وسهلة التجديد، قابلة للتجزئة والثبات النسبي، واتخذ تطور النقود المعدنية ثلث أشكال كما يلي:

2-1- النقود الموزونة:

كانت النقود المعدنية توزن حسب القانون الروماني عند أي عقد أو معاملة تصفى كعقود الشراء والبيع، وذلك بحضور شخصية بارزة تدعى حامل الميزان الذي كان يقوم بوزن المعدن النفيس (الذهب) وذلك من أجل إثبات شرعية المعاملات ومنع الغش، ويعطي الكمية اللازمة منه للدائن لتسديد الدين.

2-2- النقود الحسابية:

كان التحول ثقيلًا من أجل أن تصبح النقود الموزونة إجبارية، وليس سريعًا بأن تقسم السبائك إلى قطع أو أجزاء، وكانت في البداية عبارة عن كريات معدنية وشكلها يتطلب معالجتها لأن تكون مسطحة، وتم خلق قريصات Disques أو أشكال بيضوية Ovoides والتي من السهل حسابها أو عدها واستعمالها.

ولكن أكبر عائق واجهه النقود الحسابية هو أنه نستطيع أن نمزج داخل هذه القريصة مواد غير نفيسة، وهو ما أنتج خطر الغش الذي عرفه التاريخ النقدي المعدني، وخوف السلطة من مزج المعدن الرديء داخل المعدن الجيد.

2-3- النقود المسكوكة (المضروبة):

خوفا من أخطار الغش والتزوير في هذه النقود، بدأت السلطات تحرص على أن تقوم بضمان سك النقود المعدنية، حتى تمنح ضمانا للعملة المعدنية المسكوكة والتي تكون مطابقة للمواصفات القانونية، فلم يعد بإمكان الأفراد سكها، بل تولت الدولة حق ضرب النقود لتجسيد طابع الضمان عليها، بوضع على وجهها صورة أو إسما أو رمزا لصاحب السلطة وهو يجسد الدولة، فقد أصبحت تتمتع بالإجبار، وهو ما جعلها تحظى بالقبول العام.

3- النقود الورقية:

لم يكن استعمال الورق النقدي كأداة لسداد الديون حادثا منفصلا عن مرحلة النقود المعدنية، فقد كان الصرافون الرومان يصدرون إيصالات تمثل النقد المعدني المودع لديهم، وكان يتم تداولها من شخص آخر، وكان الصينيون يستعملون أوراقا نقدية تحمل طابع الدولة، وكان الجهابذة العرب يصدرون صكوكا وسفاتج تستعمل كوسائل دفع تظهر ما يقدم لهم أو سدادا لما في ذمتهم من نقود، ولكن هذه الوثائق التي تشير إلى المعدنيين (الذهب والفضة) كانت تعبر عن ملكية الذهب والفضة لحامل الوثيقة.

4- النقود الكتابية:

بعد أن تطورت النقود الورقية وأصبحت إجبارية قابلة للتحويل تعتمد قيمتها على قبول الأفراد لها بالالتزام القانون، كانت البنوك تقوم بقبول ودائع الأفراد من تلك النقود الورقية، وتقدم تعهدا بالدفع في شكل قيود كتابية في سجلات البنك تبين التزام البنك بدفع جزء من هذه النقود للمودع أو لأمره عند الطلب، ويتم تداول هذه النقود عن طريق الشيكات التي تعتبر مجرد وسيلة لتداول النقود الكتابية، وبذلك وصلت النقود إلى مجرد قيد في دفاتر البنك.

5- النقود الإلكترونية:

ظهرت النقود الإلكترونية مع تطور شكل ونوعية النقود، كالبطاقات المغناطيسية (فيزا كارد وماستر كارد)، أين يستطيع حاملها استخدامها في شراء الإحتياجات أو سداد مقابل خدمات دون الحاجة لحمل أموال قد تتعرض للسرقة أو الضياع أو التلف، بالإضافة إلى إمكانية حصوله على النقد من خلال آلات الصرف الذاتي، ومم أهم أنواع النقود الإلكترونية مايلي:

5-1- بطاقات الخصم Debit cards:

وهي بطاقات تعتمد على وجود أرصدة فعلية للعميل لدى البنك في صورة حسابات جارية لمقابلة المسحوبات المتوقعة للعميل حامل البطاقة، وتتميز هذه البطاقات بأنها توفر الوقت والجهد للعمل وكذلك زيادة إيرادات البنك المصدر لها.

5-2- البطاقات الإئتمانية Credit cards:

وهي تلك البطاقات التي تصدرها المصارف في حدود مبالغ معينة، وتستخدم كأداة ضمان توفر وقت وجهد حاملها وتزيد من إيرادات البنك المصدر لها بما يحصل عليه من رسوم خدمات وفوائد تؤخر السداد، ولا يتم إصدار هذه البطاقات إلا بعد دراسة موقف العميل حتى لا يواجه البنك مخاطر عالية في حالة عدم السداد. ومن أمثلة هذا النوع، بطاقة فيزا كارد وماستر كارد وأمريكان إكسبريس، وتتميز بعدة خصائص منها إمكانية الشراء الفوري والدفع الآجل، وتصدر بالعملتين المحلية والأجنبية، تحمل صورة العميل منعا للتزوير والسرقة، ويمكن لحاملها سداد المبالغ المسحوبة من هذه البطاقات بالعملة المحلية سواء المبلغ المنصرف محليا أو خارجيا.



النقود الرقمية Dig cash/E cash:

تقوم على فكرة استخدام النقود الورقية أو المعدنية التي يصدرها البنك، ويتم تحميلها على الحاسب الخاص بالعميل المشتري حتى يتسنى له القيام بالشراء، وتكون في صورة عملت صغيرة القيمة ولكل عملة رقم خاص أو علامة خاصة من البنك الذي يصدرها، وهي بنفس قيمة العملت الأصلية. وحينما يتم الشراء يقوم البنك بتحميل تلك العملات على حاسوب البائع لسداد الثمن، وقد يحول البائع العملات الإلكترونية إلى عملات حقيقية على حسب الأحوال.

4. وظائف النقود:

إن وظائف النقود تطورت من وظيفتها كأداة للمحاسبة أو مقياسا للقيمة إلى وظيفتها كوسيط للتبادل، وكانت هاتان الوظيفتان هما الوظيفتين الأصليتين للنقود، ولكن هناك أيضا وظيفتان مشتقتان وهما مقياس للمدفوعات الآجلة ومستودع للقيمة.

وفيما يلي نعرض هذه الوظائف الأربعة:

1- وسيط للتبادل:

وهذه الوظيفة تعتبر أقدم وظيفة للنقود، كما أنها الوظيفة المباشرة التي تميز النقود عن غيرها من الأصول النقدية والمالية والطبيعية، ومعنى ذلك أن النقود لا تطلب لذاتها، وإنما لما تؤديه لتسهيل عمليات التبادل، فلولاً للنقود وبدونها يستحيل أن يمضي النظام الإقتصادي والنشاط الإقتصادي قدما في تعميق منظومة التخصيص وتقسيم العمل التي تمثل أساس النهضة والرفاهية الإقتصادية في وقتنا الحاضر، وقد أخذت هذه الوظيفة مركز الإهتمام والصدارة في الفكر الإقتصادي الكلاسيكي الذي يدعو إلى فكرة "حياد النقود" و"حياد السياسة النقدية" وكذا الدعوة إلى عدم تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي الذي يجب أن يصل تلقائيا عند مستوى التوظيف الكامل، بل رأى هذا الفكر أن في تدخل الدولة ما يعوق تحقيق هذا التوازن التلقائي وهو الأمر الذي يفضي إلى ظهور البطالة الإجبارية، ولا ننسى التأكيد على أن وظيفة النقود كوسيط للتبادل قضت على إحدى الصعوبات الرئيسية في نظام المقايضة وهي توافق الرغبات بين المتعاملين، ولذلك اعتبرت هذه الوظيفة أقدم وظائف النقود حتى أن البعض يرى أن باقي وظائف النقود قد اشتقت من هذه الوظيفة، حيث يسرت قيام التبادل المباشر بين طرفين دون البحث عن طرف ثالث على أساس أن أداة التبادل هنا تحظى بالقبول العام من طرفي التبادل.

ونجاح النقود بالقيام بهذه الوظيفة يتوقف على توافر ما يلي:

- خاصية القبول العام من جميع أفراد المجتمع.
- تمتع هذه النقود بقوة شرائية عامة على كافة السلع والخدمات، وتمكن حائزها من الحصول على ما يعادل قيمتها من أي سلعة تعرض للبيع في السوق.

2- مقياس للقيمة:

باستعمال النقود وقبولها قبول عاما كوسيط للتبادل كان من الطبيعي أن يعبر عنها كقيم للسلع والخدمات وإبرام العقود ومسك الحسابات في صورة نقدية وكمقياس للقيم Measure The Value أو كوحدة للحساب Unit of Account حيث تغلبت النقود على مشكلت تعدد نسب التبادل والحساب الإقتصادي في ظل العمل بنظام المقايضة إذ أصبح الآن يعبر عن قيمة وحدة واحدة في كل سلعة أو خدمة بوحدات نقدية أي بالثمن النقدي، ومن ثم أصبح لكل سلعة أو خدمة

قيمة نقدية واحدة بدل من آلاف القيم.

يضاف إلى ذلك أن استخدام النقود من خلال جهاز الثمن يمكن الإقتصاد من تحقيق كفاءة كبيرة في الإنتاج والإستهلاك عن طريق التخصص وتقسيم العمل، فمن المعروف أن العملية الإقتصادية تكون أكثر كفاءة كلما استطاع المستهلك أو المنتج أن يعادل المنافع الحدية للسلع أو البدائل الحدية للإنتاج في كل وحدة إنفاقية أو إنتاجية.

3- النقود كمستودع للقيمة:

ترتبط هذه الوظيفة بخاصية الدوام والثبات وتعتبر أكثر وظائف النقود أهمية في القنصاديات الحديثة، فباستعمال النقود كوسيلة للتبادل أمكن فصل عملية التفاضل المباشر إلى عمليتي بيع وشراء كما أمكن تبعا لذلك تأجيل عملية الشراء بالاحتفاظ بالنقود ولفترة معينة. إذ يستطيع المرء أن يبيع منتجاته الإقتصادية الآن ثم يحتفظ بالنقود لإستخدامها عند الحاجة في المستقبل وهنا قامت النقود كقوة شرائية عامة وعلى المستوى الفردي بدور هام في اختزان القيم، وبهذه الصفة بالمقارنة بالتخزين السلعي تعد النقود أكثر الوسائل تخزينا للقيم سهولة وأقلها تكلفة وأفضلها ملئمة وذلك للسباب التالية:

1. النقود لا تكلف شيئا في صورة نفقات تخزين.

2. لا تتعرض لتلف مادي يذكر من جراء تخزينها كما أنها كأصل مالي كامل السيولة.

3. تعطي لحائزها الحرية في الإنفاق على ما يريد عندما يستخدمها في المستقبل.

ويتوقف مدى كفاءة النقود في القيام بهذه الوظيفة على ما يلي:

- مدى تمتع النقود بالقبول العام ليس فقط في الحاضر وإنما أيضا في المستقبل.

- كون هذه النقود ثابتة في قيمتها في الحاضر في المستقبل.

ولا تستخدم النقود وحدها لأداء هذه الوظيفة، فبالإمكان استخدام أدوات أخرى أيضا، مثل السهم والسندات وشهادات

الإستثمار، والودائع الآجلة وودائع التوفير. هذه العناصر التي تحتفظ بقيمتها

عبر الزمن، واستخدام هذه الأدوات كمستودع للقيمة يمتاز عن النقود من ناحيتين:

- إن هذه الأدوات تدر على صاحبها دخلا على شاكلة فائدة أو ربح.

- قد يرتفع سعر هذه الأدوات بالنسبة للنقود إذا ارتفعت الأسعار، وبذلك تحقق صاحبها ربحا.

4- النقود كمقياس للمدفوعات الجلة

يؤخذ من مجموع الآراء المكتوبة لعلماء الإقتصاد أن هذه الوظيفة ماهي إلا امتداد للوظيفة الولي (وسيط للتبادل)

والوظيفة الثانية (مقياسا للقيم)، ذلك لأن النظم الإقتصادية في الوقت الحاضر تتطلب وجود عقود كبيرة الحجم، ينص

معظمها على الدفع في المستقبل، حيث برزت أهمية هذه الوظيفة مع اتجاه الإقتصادات الحديثة إلى تعميق التخصص

وتقسيم العمل وهي ظاهرة تزداد وضوحا وعمقا مع تعاقب الثورات العلمية والتكنولوجية والصناعية التي يشهدها العالم منذ الحرب العالمية الثانية وحتى عصر العولمة الإقتصادية التي أدخلت هذا العالم إلى ما يسمى بالثورة الثالثة. وبفضل هذه الوظيفة أمكن إيجاد سوق لرأس المال أو للإئتمان موضوع التعامل فيها هو القرض، وبأداء هذه الوظيفة فإن النقود تلعب دورا كبيرا في الإدخار وتراكم رؤوس الأموال والإستثمار والإنتاج، أين يقوم الإقتصاد الحديث على أساس توافر عدد كبير من العقود التي ينص فيها على سداد أصول وفوائد الديون المتعاقد عليها بوحدات نقدي.

المحاضرة العاشرة: المشكلات الإقتصادية الكبرى

أولاً: التضخم.

1. تعريف التضخم

هناك عدد من التعريفات

للتضخم، لكن بشك عام يعرف بكونه الحالة التي يشهد فيها الإقتصاد ارتفاعاً مستمراً في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات التي تهم شريحة واسعة من المواطنين.

بناءً على ما سبق، فظاهرة التضخم تتضمن فعلياً:

- أن يكون ارتفاع الأسعار مستمراً.

- أن يشمل هذا الارتفاع شريحة واسعة من السلع والخدمات التي تهم عموم المواطنين وبالتالي، فإن أي ارتفاع مؤقت للأسعار أو أي ارتفاع يحدث لأسعار سلع وخدمات تهم شريحة محدودة من المجتمع لا يُمكن اعتباره تضخماً.

- يؤثر الارتفاع في المستوى العام للأسعار على القوة الشرائية للمستهلكين، لأنه يعني أساساً انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية، أي انخفاض كمية السلع والخدمات التي يمكن لوحدة واحدة من النقود شراؤها في فترة زمنية محددة مقارنةً بالفترات السابقة، ويؤدي كذلك إلى انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الدولية الرئيسية.

كما يؤثر أيضاً على قرارات الاستثمار لأن الارتفاع الكبير في معدل التضخم يعني ارتفاع مستوى التكاليف التي سيتحملها المستثمر بالتالي انخفاض مبيعاته المتوقعة.

2. الآثار الإقتصادية للتضخم

للتضخم آثار وأبعاد إقتصادية كبيرة على النحو التالي:

1- أثر التضخم على القوة الشرائية للنقود:

- يؤدي الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات إلى فقدان النقود لجزء من قوتها الشرائية، وينعكس ذلك في إضعاف ثقة الأفراد بالعملة الوطنية.

- كما يؤدي إلى اتجاه الأفراد إلى إنفاق دخولهم على الاستهلاك الحاضر وشراء السلع المعمرة والعقارات والعملات الصعبة خوفاً

من ارتفاع أسعارها مستقبلاً مما يضعف عملية الادخار، وبالتالي تفقد النقود وظيفتها كمخزن للقيمة.

2- أثر التضخم على الادخار:

ينتج عن التضخم ارتفاع القدر المخصص من موازنات الأسر والشركات والحكومات على الإنفاق على

الاستهلاك، من ثم تقليل قدرتها على الادخار والاستثمار في المستقبل.

3- أثر التضخم على ميزان المدفوعات:

يؤثر التضخم سلباً على ميزان المدفوعات خاصة في الدول التي تسجل معدلات مرتفعة من التضخم، حيث يؤدي ارتفاع الأسعار المحلية إلى انخفاض قدرة صادرات الدولة على المنافسة مقارنة بأسعار السلع المنافسة لها دولياً، فتقل الصادرات بالنسبة، لتلك الدولة مما يحدث عجزاً في ميزان المدفوعات.

4- تأثير التضخم على توزيع الثروة:

يحدث التضخم تفاوتاً في توزيع الدخل لصالح أصحاب الثروات، حيث تلجأ البنوك المركزية عادة إلى محاربة التضخم عن طريق رفع أسعار الفائدة لخفض مستويات الطلب، فيما يتضرر جراء التضخم العمال والموظفون نظراً لانخفاض القيمة الحقيقية لأجورهم ورواتبهم حال ارتفاع معدل التضخم. يهدد هذا التفاوت الاستقرار الاقتصادي الضروري لدفع عجلة التنمية.

5- أثر التضخم على هيكل الإنتاج:

يوجه التضخم رؤوس الأموال إلى الأنشطة الاقتصادية التي لا تقيد النهضة الاقتصادية في مراحلها الأولى، وذلك بسبب ارتفاع الأسعار والأجور والأرباح في القطاعات الإنتاجية المخصصة لإنتاج السلع الاستهلاكية، على حساب الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية والتي هي أساس تحقيق النمو الاقتصادي.

3. أنواع التضخم

ثمة عدة أنواع من التضخم بحسب عدد من المعايير وذلك على النحو التالي:

1- حسب معيار تحكم الدولة في جهاز الأسعار:

وفق هذا المعيار تقسيم التضخم إلى نوعين هما:

• **التضخم الظاهر:** ويسمى أيضاً بالتضخم المفتوح، وترتفع في إطاره الأسعار بحرية لتحقيق التعادل بين العرض والطلب دون أي تدخل من جانب الدولة.

• **التضخم المكبوت:** هو التضخم الذي تحدد الدولة في سقفاً للأسعار لمنعها من الاستمرار في الارتفاع، ومن ثم الحد من حركات الاتجاهات التضخمية لتجنب آثارها غير المواتية.

2- حسب معيار حدة التضخم: ويمكن وفق هذا المعيار التمييز بين ثلاثة أنواع للتضخم كما يلي:

• **التضخم الجامح:** وهو أخطر أنواع التضخم على تأثيراً للاقتصاد الوطني، إذ ترتفع الأسعار بشكل مستمر وسريع يصعب السيطرة عليها مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج وخفض الأجور الحقيقية للعمالة.

- **التضخم غير الجامح:** ويكون أقل خطورة، حيث ترتفع الأسعار بمعدلات أقل، ويكون علاجه في متناول السلطات النقدية ممثلة بشكل أساسي في البنك المركزي.
- **التضخم الزاحف:** ويسمى أيضاً التضخم المعتدل، ويحدث عندما ترتفع الأسعار بنسبة معتدلة سنوياً لاتشكل ضرراً اقتصادياً حيث تستقر عند مستويات منخفضة وتسجل رقماً أحادياً فعندما تزيد الأسعار بنسبة معتدلة يدفع ذلك المستهلكين لزيادة مشترياتهم على الفور في محاولة لتجنب ارتفاع الأسعار في المستقبل مما يعزز جانب الطلب الكلي.

ثانياً: البطالة.

1. مفهوم البطالة:

وتعرف البطالة على أنها: "التعطّل التوقف الجبري أو الاختياري في بعض الأحيان لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما، على الرغم من قدرة القوة العاملة، ورغبتها في العمل والإنتاج. وتعرف أيضاً بأنها "حالة عدم توافر العمل لشخص راغب في مهنة تتفق مع استعداداته وقدراته وذلك نظراً لحالة سوق العمل. وتعرف منظمة العمل الدولية المتعطلين عن العمل بأنهم الأشخاص الذين هم في سن العمل، القادرون عليه، الباحثون عليه، ويقبلونه عند الأجر السائد، لكنهم لا يجدونه. في حين نجد بأن هناك من عرف البطالة بأنها: الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل فيه استخداماً كاملاً أو أمثلاً، ومن ثم يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع أقل من الناتج المحتمل، مما يؤدي إلى تدني مستوى رفاهية أفراد المجتمع عما كان من المفترض الوصول إليه.

2. قياس البطالة: يعد معدل البطالة أحد المؤشرات الاقتصادية الكلية ذات الدلالة البالغة في رسم السياسات

الاقتصادية وتقييم فعاليتها ولا يمكن علاج مشكلة البطالة ما لم يكن هناك تصور حقيقي لذا. عادة ما يقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية، كنسبة عدد عاطلين عن العمل إلى القوة العاملة بالمجتمع (الفئة النشطة) عند نقطة زمنية معينة وذلك باستخدام الصيغة التالية:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{الفئة النشطة}} * 100$$

3. أشكال البطالة:

يمكن تقسيم أشكال البطالة إلى الأنواع التالية:

1- البطالة حسب نمط التشغيل:

أ- **البطالة السافرة:** ويقصد بالبطالة السافرة حالة التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة، أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد دون جدوى، ولهذا فهم في حالة تعطل كامل لا يمارسون أي عمل لفترة قد تطول أو تقصر حسب ظروف الإقتصاد القومي، مثل بطالة الخرجين.

ب- **البطالة الجزئية أو نقص التشغيل:** وتعد الحالة التي يمارس فيها الشخص عملاً، ولكن لوقت أقل من وقت العمل المعتاد، ومن ثم فهي تتضمن في معناها الواسع وجود جماعة من الناس يعملون لساعات عمل أو أيام أقل مما هو مرغوب، ويعملون في أماكن غير مناسبة للتشغيل، كما يكون إنتاجهم عادة أقل من الأعمال الأخرى.

ت- **البطالة المقنعة أو المستترة:** وهي تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال على نحو يفوق الحاجة الفعلية للعمل، ومن ثم يكون إنتاجهم أو كسبهم أو استغلال مهاراتهم و قدراتهم على نحو متدن. وتعد هذه البطالة أخبث الأنواع خاصة في الدول النامية، لأنها الوجه الآخر لتدني الإنتاج في العمل المبذول.

2- البطالة حسب طبيعة النشاط الإقتصادي السائد:

أ- **البطالة الاحتكاكية (الفنية):** وهي الحالة التي تحدث عندما يتعطل بعض الأشخاص مع ما قد يكون من طلب على العمال لم يتم إشباعه بعد لأن هؤلاء العمال المتعطلين غير مؤهلين لسد حاجة هذا الطلب. وينشأ عادة هذا النوع من البطالة بسبب إحلال الآلات محل العمال في بعض الصناعات، أو لصعوبة تدريبهم على الأعمال التي لم يسبق لهم التدريب عليها، والتي يتزايد الطلب عليها في سوق العمل.

ب- **البطالة الدورية:** وهي التي تنشأ نتيجة للدورات التجارية المعروفة جيداً في النشاط الإقتصادي المتكامل، فعندما يحدث إنخفاض عابر في الطلب على البضائع، يرغب أصحاب المصانع على تخفيض عدد العمال أو تخفيض ساعات عملهم.

ت- **البطالة الهيكلية (البنائية):** ويقصد بها ذلك النوع من التعطل الذي يصيب جانبا من قوة العمل، بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الإقتصاد القومي، وتؤدي إلى وجود حالة من عدم التوافق بين فرص التوظيف المتاحة ومؤهلات وخبرات العمال المتعطلين الراغبين في العمل والباحثين عنه، وتحدث البطالة الهيكلية بسبب تغير في هيكل الطلب على السلع والمنتجات أو تغيرات في سوق العمل نفسه.

3- بطالة حسب طبيعتها الخاصة:

أ- البطالة الموسمية: وهي البطالة التي تحدث أساسا في القطاع الزراعي بسبب موسمية الإنتاج الزراعي، كما قد تحدث في بعض الصناعات في الريف، بسبب التغيرات الموسمية في النشاط الاقتصادي، نتيجة للظروف أو التغيرات التي تطرأ على أنماط الاستهلاك.

ب- البطالة الاختيارية: وهي الحالة التي يتعطل فيها الفرد بمحض إرادته واختياره حينما يقدم استقالته عن العمل، إما لعزوفه عنه أو تفضيله لوقت الفراغ، وإما لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجرا أعلى وظروف عمل أحسن، أو للانسحاب من سوق العمل بإرادته.

ت- البطالة الإجبارية أو القسرية: ويقصد بها الحالة التي يتعطل فيها العامل بشكل قسري، أي دون إرادته أو اختياره، وتحدث عن طريق تسريح العمال بشكل قسري مع أن العامل راغب في العمل وقادر عليه وقابل لمستوى الأجر السائد، وقد تحدث البطالة الإجبارية عندما لا يجد الداخلون الجدد لسوق العمل فرصا للتوظيف على الرغم من بحثهم الجدي عنه، وقدرتهم عليه، وقبولهم لمستوى الأجر السائد، وهذا النوع من البطالة في الدول الصناعية أو في حالة خصخصة الشركات والمنشآت العامة في الاقتصاد الوطني.

الخاتمة

اتجه الإنسان منذ القدم للبحث عن أفضل الطرق التي تمكنه من استخدام الموارد الاقتصادية النادرة لإنتاج ما يلبي حاجاته ورغباته المتعددة واللامحدودة باختلاف الأزمنة والأمكنة والبيئات التي تواجد فيها، وهو ما يعبر عن سلوك الإنسان الاقتصادي الرشيد الذي يسعى لتعظيم المنافع من العمليات والأنشطة التي يقوم بها في حياته اليومية في سبيل تحسين ظروف معيشته وسعيه لتحقيق الرفاهية الاقتصادية.

ويعتبر علم الاقتصاد الأداة والوسيلة التي تساعد على فهم مجريات الحياة الاقتصادية وتحليل متغيراتها وفهم العلاقات السببية التي تربط المتغيرات ببعضها ودراسة نتائجها وأثارها، وعلم الاقتصاد كما وصفه المفكرون هو علم الحياة وعلم الثروة وعلم الندرة والاختيار، وهو علم إنساني اجتماعي يقدم إطارا علميا ومنهجيا للتعامل مع الظروف والمشاكل والأزمات الاقتصادية وإيجاد الحلول لها.

وقد حاولنا من خلال هذه المطبوعة توضيح بعض المفاهيم الأساسية في علم الاقتصاد كنشأة وتعريف علم الاقتصاد وعلاقته بالعلوم الأخرى، وكذلك المشكلة الاقتصادية وأساليب حلها في ظل مختلف الأنظمة الاقتصادية المعاصرة، بالإضافة إلى التطرق لمواضيع أساسية كالإنتاج والتوزيع والاستهلاك والادخار والاستثمار، والمؤسسة الاقتصادية، والأسواق، والنقود، إلى جانب تناولنا لموضوع السياسات الاقتصادية بالتركيز على السياسة المالية والسياسة النقدية ودورها في مواجهة المشكلات، كما تناولنا بالدراسة والتحليل مشكلتي التضخم والبطالة

المصادر والمراجع:

- محمد أحمد الفندي، النقود والبنوك، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء-اليمن، 2009.
- ضيف أحمد، الإقتصاد النقدي وأسواق رأس المال، محاضرات موجهة لطلبة السنة الثانية علوم إقتصادية، جامعة البويرة-الجزائر، 2015-2016.
- ودان بوعبد الله، الإقتصاد النقدي وأسواق رأس المال، مطبوعة موجهة لطلاب السنة الثانية ليسانس علوم إقتصادية، جامعة مستغانم-الجزائر، 2020-2021.
- محاضرات في الإقتصاد النقدي وأسواق رؤوس الموال، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثانية مالية ومحاسبة وعلوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة. 2016-2017.
- المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، دراسة السوق، الدارة العامة للتصميم وتطوير البرامج، المملكة العربية السعودية.
- هرقون تفاع، مدخل للإقتصاد، جامعة ابن خلدون تيارت-الجزائر، 2023-2024.
- بوقليع محمد، محاضرات في مقياس مدخل الإقتصاد، جامعة الجزائر، 2022-2023.
- توبي عبد المالك، محاضرات في مقياس مدخل الإقتصاد، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل-الجزائر، 2018-2019.
- أمل حسين، علاقة علم الإقتصاد بمختلف العلوم الأخرين جلة الباحثون المصريون، 2016-03-01.
- لونيس نادية، محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد، جامعة الجزائر، 2022-2023.
- نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، السياسات الإقتصادية- الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الإقتصاد الكلي-، الطبعة الثانية، 2015.
- تعريف_المؤسسة_الإقتصادية/ <https://mawdoo3.com>
- منصة توب أكاديمي:
<https://www.topacademy-dz.com/Courses/ReadCourse/2/16/3712>
- رانيا الشيخ طه، التضخم أسبابه، آثاره، وسبل معالجته، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد(18)، صندوق النقد العربي، 2021.
- رحيمي عيسى، قرقاد عادل، العايب نصر الدين، ظاهرة البطالة: مفهومها، أسبابها وآثارها، مجلة إرتقاء للبحوث و الدراسات الاقتصادية، 2018.

قائمة المحتويات:

1.....	المقدمة
2.....	المحاضرة الاولى: طبيعة علم الإقتصاد وعلاقته بالعلوم الأخرى
7.....	المحاضرة الثانية: المشكلة الإقتصادية
14.....	المحاضرة الثالثة: عناصر الإنتاج
19.....	المحاضرة الرابعة: الاعوان الإقتصاديون أو الوحدات الإقتصادية التي توفر النشاط الإقتصادي
22.....	المحاضرة الخامسة: النشاط الإقتصادي والعمليات الإقتصادية
29.....	المحاضرة السادسة: المؤسسات الإقتصادية
33.....	المحاضرة السابعة: السوق
41.....	المحاضرة الثامنة: النظام الإقتصادي والسياسات الإقتصادية
56.....	المحاضرة التاسعة: النقود
63.....	المحاضرة العاشرة: المشكلات الإقتصادية الكبرى
68.....	الخاتمة
69.....	المصادر والمراجع
70.....	قائمة المحتويات